رواق عوشة بنت حسين الثقافي

رواق عوشة بنت حسين الثقافي
مركز الدراسات المستقبلية
سلسلة دراسات اجتماعية
٢٠٠٥

- الشيخ زايد مواقف وإنجازات
- تمكين المرأة والعمل السياسي
- الفضائيات والأسرة

رواق عوشة بنت حسين الثقافي

مركز الدراسات المستقبلية

سلسلة الدراسات الإجتماعية

٢٠٠٥

- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان- مواقف وانجازات
- دور المنظمات الأهلية في تمكين المرأة في دولة الإمارات
- الفضائيات وأثرها على الأسرة العربية وثقافتها

إشراف د. هوزة غباش

مقدمة الكتاب..

في هذا الكتاب تجتمع ثلاث دراسات يبدو أن لا جامع بينها، لكنها جميعا محاولة لتسليط الضوء على قضايا راهنة وحيوية وملحة، ولا بد من القول هنا إن هذه الدراسات كتبت متفرقة للمشاركة في ندوات مختلفة، محلية وعربية، كما يتضح في هوامشها.

في البداية ثمة دراسة حول **الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان**، وهي دراسة تسعى إلى رصد أبرز ملامح شخصية الشيخ الراحل المغفور له زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله. زايد الشخص والإنسان، وزايد القائد الفذ الذي قاد بلادنا إلى الوحدة والتطور والازدهار، في زمن عاصف بالصراعات، وفي منطقة حافلة بالخطوب. وتطل الدراسة إطلالات سريعة على جوانب من حياة زايد بوصفه واحداً من أبناء البادية الذين جمعوا ما بين الأصالة والمعاصرة على نحو فريد .

هذه الدراسة، التي أعدت أساساً للمشاركة في "مؤتمر بادية الإمارات: بين فاعلية الوثيقة ومنطق الرواية" الذي أقيم في أبوظبي في الفترة ما بين ٢٦ فبراير/ شباط و ١ مارس/ آذار ٢٠٠٥، تبدأ برصد ملامح طفولة زايد في ظل والده، في " مجتمع محافظ لم تضطره ظروفه القاسية إلى الجزع واليأس، بل ولدت فيه حب المقاومة والصبر والتجلد من أجل البقاء وإثبات الكيان " ، وقد أمضى وقتاً من طفولته " في قصر الحصن في أبوظبي، وخلال السنوات الأولى من عمره بدأ زايد في الاطلاع على أصول الدين وحفظ آيات القرآن الكريم ، واعياً أن كتاب الله ليس ديناً فقط بل هو سجل

شامل ينظم جوانب الحياة جميعاً . وكان يحضر مجلس والده المرحوم الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان الذي كان يحكم بالعدل بين الناس ويمد يد العون للمحتاجين " .

وتتطرق الدراسة إلى مراحل تقدم زايد في الحكم منذ العام ١٩٤٦ حين تولى الحكم في إمارة العين، واستمر فيها حتى العام ١٩٦٦ حين تسلم الحكم في إمارة أبوظبي خلفاً لأخيه الشيخ شخبوط. وتقدم في هذا الفصل من حياته أبرز إنجازاته التي جعلت منه حاكماً مقربا من شعبه، وأوصلته ليحكم أبوظبي. فقد كان يعتقد أن علاقة الحاكم بشعبه هي كعلاقة الأب بأسرته وأبنائه، فالقيادة تتجسد عنده بتحقيق العدل والمساواة بين المواطنين، والقائد عنده هو أحد أفراد البناء الاجتماعي، وهو لا يتميز عن شعبه سوى بقدرته على القيادة، ودون أن يعني ذلك تفرده وعزلته، بل يعني قدرته على أن يكون أبا وأخا للجميع . وإلى ذلك كان همّه تحقيق المساواة والعدالة لمصلحة الغني والفقير معاً ، حتى لا يكون هناك خصام أو حقد من فئة ضد فئة أخرى في المجتمع، ولذلك كان يرى ضرورة الانطلاق بالمشروعات التي تخدم أكبر عدد من المواطنين، بما يحقق الرخاء الاجتماعي للجميع، وبما يسمح بتوثيق الترابط والإخاء بين أبناء الأمة العربية الواحدة .

وتواصل بعد ذلك محاولاته لإنجاز وحدة دولة الإمارات حتى تحققت هذه الوحدة في العام ١٩٧١، ونتوقف عند التطور الذي تحقق للوطن والمواطن طوال ما يقارب أربعين عاما من حكم زايد، فتقدم " جردة " سريعة لما تحقق في مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، كما تتوقف عند علاقة دولة الإمارات مع العالم الخارجي، وما حققته السياسات الحكيمة لزايد من علاقات دولية متميزة .

هي إذن محاولة لمعرفة القليل من صفات الأب القائد وإنجازاته في حقـــول التعليم والصحة والبيئة ، إضافة إلى رؤيته لدور المرأة وحضورها في المجتمع، كما نقف عند اهتمامه بالشباب والطفولة، وكذلك اهتماماته الإنـــسانية عمومـــاً في الـــداخل والخارج، محلياً وعربياً واسلامياً ودولياً .. الخ .

وهي أخيراً ليست سوى كلمة حب ووَفاء للراحل الكبير الذي لـــولا رؤاه الثاقبة وجهوده الجبارة لما كنا ننعم اليوم بما ننعم به، وربما كان عزاؤنا هو في من ترك لنا والدنا من أبنائه وإخوته من حكام الإمارات الذين يخطون نهجه ويسيرون علـــى خطاه، ليظل هذا الوطن عزيزاً ويبقى مواطنه كريماً بين شعوب الأرض .

أما دراستنا حول **تمكين المرأة الإماراتية لتشغل دورها السياسي**، وهـــي عبارة عن تقرير مقدم إلى الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، فتهتم بتقديم صورة لدور المنظمات الأهلية، أو ما يدعى في الإمارات بالجمعيات ذات النفع العام، وخـــصوصا الجمعيات النسائية، في تمكين المرأة من الوصول إلى أفضل درجة من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة . حيث لحظت الدراســـة أن الجمعيـــات في دولـــة الإمارات مكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق / أو تعبر عـــن ، مـــصالح فئات بعينها، مثل الجمعيات النسائية والجمعيات المهنية . فالجمعيات النسائية، تهـــتم أول ما تهتم، بالتعبير عن مصالح المرأة والعمل على تحسين وضعها الاجتماعي والثقافي والمهني. أما الجمعيات المهنية ، فتسعى إلى التعبير عن مصالح أعضاء المهنة الواحـــدة، والدفاع عن هذه المصالح .

النوع الثاني : مؤسسات تسعى إلى تحقيق أهداف إنسانية عامة ، سواء كانت هذه الأهداف تسعى إلى " عمل الخير في جميع المجالات " ، كما جاء في إعلان الجمعيات الدينية عن أهدافها، أو تسعى إلى مساعدة فئات بعينها، مثل(المعاقين، الأحداث، كبار السن) وهي الأهداف التي تقع على رأس أولويات الجمعيات الإنسانية.

النوع الثالث: المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أهداف ثقافية وفكرية بالمعنى الواسع .. سواء تحققت هذه الأهداف عبر المساهمة النوعية في الحركة الثقافية للمجتمع، مثل (جمعيات المسارح وجمعيات الفنون الشعبية) ، أو المساهمة العامة في تنشيط الحركة الثقافية للمجتمع مثل (جمعيات الخدمات الثقافية) .

وتتوقف الدراسة عند دور الجمعيات النسائية التي تعتبر الإطار الذي تصب فيه طاقات المرأة في دولة الإمارات لتأطير جهودها في سبيل الخدمة المجتمعية للمرأة وفي مجال تعزيز مكانتها الاجتماعية ، أما مراكز التنمية الاجتماعية فهي الإطار الرسمي الذي تسعى الدولة من خلاله إلى تأهيل المرأة للمشاركة في عملية التنمية، وذلك من خلال الإرشاد والتوجيه الاجتماعي ومحو الأمية للمرأة، وقد أنشىء أول مركز تنمية في الإمارات العام ١٩٧٥ في أبوظبي، ثم تبعته المراكز في الإمارات الأخرى .

كما تتطرق إلى تجربة رواق عوشة بنت حسين الثقافي والذي تأسس في العام ١٩٩٢، وقيادته الثقافية، باعتباره تجربة فريدة، إذ يتبنى فكرة تخليد ذكرى امرأة (عوشة بنت/ حسين) . ويحاول من خلالها تجسيد قيم الأمومة في مجتمع الإمارات، ويستحث الأجيال على المحافظة على هذه القيم . كما يعيد بذلك أواصر القربى بين الأحياء والأموات، خاصة الأموات الذين كانوا من ذوي العطاء التربوي المتميز لهذا المجتمع. وتأتي نشاطات الرواق الثقافية والخيرية وجوائزه محققة لتلك الأهداف . إذ تتمثل هذه النشاطات الثقافية في التركيز على القضايا الفكرية والثقافية العامة دون

اعتبار للفروق بين النساء والرجال . وللرواق كذلك مجموعة من الأنشطة التعليمية والتثقيفية والدورات التدريبية وتأليف الكتب ونشرها.

وتقف الدراسة على قضية تعليم المرأة الإماراتية، فقد تحققت للمرأة في مجال التعليم إنجازات عديدة، حيث حرصت الدولة في الفترة التنموية الأولى على إعطاء دفعة قوية للتعليم، إذ قامت السياسة التعليمية على مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث كما توضح الإحصاءات المتاحة عن عدد الطلاب في مراحل العليم ما قبل الجامعي .

وتتناول الدراسة الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تجسّد حرص القيادة السياسية على دعم السياسات والبرامج التخطيطية الهادفة إلى النهوض بالأسرة على وجه العموم والمرأة على وجه الخصوص .

وتعالج كذلك مشاركة المرأة في سوق العمل، وإسهامها الاقتصادي عموما، وتتطرق إلى مستوى المشاركة السياسية في المؤسسات والدوائر، والمناصب التي تتولاها، وقدرتها على اتخاذ القرارات الأساسية في حياة المجتمع والدولة.

وتبين الدراسة أن إشكالية المرأة العاملة في دولة الإمارات تأخذ أبعاداً مختلفة، إذ ما زالت المرأة رهينة القيم والعادات والتقاليد المعطلة لحركتها، وما زالت معوقات كثيرة أمامها للمساهمة في النشاط الاقتصادي، فهنالك عوامل مختلفة واجهت المرأة في جميع الإمارات للعمل والمساهمة في التنمية، وترتبط هذه العوامل بالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي للمجتمع، أو على الصعيد الأيديولوجي الثقافي الذي يعتبر أكثر أهمية لأنه يحكم المجتمع .

وتنظر الدراسة في المعوقات التي حالت دون أن تساهم المرأة مساهمة متساوية مع الرجل في التنمية في دولة الإمارات. وتخلص إلى مشاركة المرأة في جهود التنمية من خلال إسهاماتها الاقتصادية المتنوعة وشغلها لمختلف الوظائف في شتى

القطاعات في الدولة تشهد ازدياداً مستمراً، وذلك لازدياد الوعي العام بأهمية مشاركة المرأة وبضرورة إطلاق قدراتها والاستفادة من إمكانياتها .

وأخيرا يأتي بحث "**الفضائيات وأثرها على الأسرة العربية وثقافتها**" الذي كتب ليشارك في ندوة حول أثر الفضائيات في حياة الأسرة العربية عقدت في الشارقة ما بين ٢٩ و٣١ يناير/ كانون ثان ٢٠٠٥، وقد نظمها مركز غنتوت للاستشارات والتدريب والتحكيم بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، وينطلق البحث من أن الإعلام هو المحرك للنشاط الاجتماعي، وهو المنبع المشترك الذي ينهل منه الإنسان الآراء والأفكار، وهو الرابط بين الأفراد والموحي إليهم بشعور الانتساب إلى مجتمع واحد، وهو الوسيلة لتحويل الأفكار إلى أعمال والأداة التي تعكس الأحاسيس والحاجيات من أبسطها إلى أعلى آيات الكمال. فهو الذي يعلو بالإنسان عن غريزته إلى المطامح الحضارية. تلك هي التصورات التي يسوقها المنظرون عند طرق موضوع العلاقة بين الثقافة والإعلام وكلاهما يهدف إلى الإشعاع ويسعى إلى إرضاء طموح الإنسان ويتخذ كل منهما الاتصال والتخاطب طريقة أساسية لبلوغ هذه لأهداف.

وترى الباحثة أن "من المحتمل أن تخلق برامج الفضائيات العربية الاضطراب الاجتماعي، وعدم الاستقرار في العلاقات العامة الاجتماعية، وتنمية الفردية والروح الاستهلاكية، والهروب من التصدي لواقع الحياة، والاستسلام له، وتوطين العجز في النفوس، وإضعاف الروابط الأسرية وقيمها، وتعميق المشاعر الذاتية أكثر من الالتزام الجماعي، والانبهار بالموديل الأجنبي، على حساب الهوية الثقافية، وكذلك تراجع الانتماء، وازدياد اليأس والإحباط".

د. موزة غباش

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

مواقف وانجازات

على المستويين المحلي والخارجي

بحث مقدم إلى "مؤتمر بادية الإمارات :

بين فاعلية الوثيقة ومنطق الرواية"

الذي أقامه مركز الوثائق والبحوث ٢٦ فبراير إلى ١ مارس ٢٠٠٥

مقدمة ...

يعتبر بناء الشخصية وتنشئتها اجتماعيا من أشد المجالات خصبا من حيث الدراسات التي قدمت في هذا الإطـــار، وخـــصوصا في المـــستويين الاجتماعي والنفسي، إذ يرى كثيرون أن بناء الفرد هو عملية يشارك فيهـــا المجتمع كما يشارك الفرد نفسه، وذلك في سبيل بناء شخص يتقن ثقافـــة مجتمعه وأنماط السلوك فيه ويمارسها على النحو الذي يبدو فيه جزءا من هذا المجتمع. وبمعنى آخر، فالذي يحدث هو عملية تطبيع الفرد ليتمثـــل طريقـــة حياة الجماعة ويمتثل لها، إضافة إلى تعليمـــه وتعلمـــه المعرفـــة والخـــبرات والمهارات اللازمة لذلك، للقيام بأدوار معينة في المجتمع. وقد عرفها أحـــد علماء الاجتماع بأنها "العملية التي يتعلم الإنسان من خلالها، ويتمثل خلال حياته، العناصر الاجتماعية الثقافية في بيئته بحيث تدخل هذه بشكل تكاملي في بنائه الشخصي، بواسطة وبتأثير وسائط اجتماعية، ومن خلال خبراتـــه الخاصة التي يتكيف من خلالها مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها". أي أن التنشئة تتضمن التعليم والتعلم والتمثل وتمثيل الثقافة بحيـــث تـــصبح قـــيم الجماعة ومعاييرها جزءا من شخصية الفرد.

ومن أهم الأسس التي يقوم عليها بناء الشخصية تصور الفرد عن ذاته وتصوره عن الآخرين وتصور الآخرين عنه، والكيفية التي يرى بها تصور الآخرين عنه، وكيفية سلوكه تجاه الآخرين وتجاه المجتمع. فمنذ الطفولة يبدأ الإنسان ببناء تصور حول ذاته وحول العالم، ومع التقدم في العمر تروح تتبلور نظرته إلى ذاته وإلى الآخرين، فيرى نفسه ضمن مجموعة محددة قوميا وجنسيا وطائفيا ومهنيا أو إيديولوجيا. ويكتسب الفرد عناصر شخصيته من خلال مؤسسات معينة تعمل على تنشئته كل بطريقتها وبأدواتها، فمنها المؤسسات الإعلامية والدينية والتربوية والرسمية والأهلية. وتعمل هذه المؤسسات على تطبيع الفرد ليصبح قادرا على التعامل مع خليط من المجتمع متباين في كل شيء.

وفي ما يخص تنشئة الفرد وبناء شخصيته في دولة الإمارات العربية المتحدة، فنحن نجد مصادر هذه التنشئة تعتمد قيما ومعايير عربية وإسلامية، سواء في البيت أو المدرسة والجامعة، أو في بقية المؤسسات المسئولة عن تربية الفرد. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن التربية الأساسية كانت في السابق تعتمد على القبيلة وما تنتجه من مؤسسات خاصة بها، تعمل على تنشئة الإنسان على قيم ترتبط بالبيئة المحيطة.

بناء الذات

في مثل هذه البيئة ولد ونشأ وترعرع المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان يرحمه الله، فقد ولد زايد في العام ١٩١٨، في بيئة محافظة، ومجتمع يقول عنه سالم بن حم في كتابه "رحلتي مع زايد" إنه "مجتمع محافظ لم تضطره ظروفه القاسية إلى الجزع واليأس، بل ولدت فيه حب المقاومة والصبر والتجلد من أجل البقاء وإثبات الكيان"، ويضيف بن حم أن الناس كانوا "محافظين في الوقت ذاته على ذلك الرصيد الهائل الذي خلفه الأجداد من تقاليد وقيم ومثل عليا". وقد أمضى زايد، حسب ما يقول بن حم "وقتا من طفولته في قصر الحصن بأبوظبي، وخلال السنوات الأولى من عمره بدأ زايد في الاطلاع على أصول الدين وحفظ آيات القرآن الكريم،، واعيا أن كتاب الله ليس دينا فقط بل هو سجل شامل ينظم جوانب الحياة جميعا. وكان يحضر مجلس والده المرحوم الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان الذي كان يحكم بالعدل بين الناس ويمد يد العون للمحتاجين. ثم انتقل زايد من أبو ظبي إلى واحة العين التي كانت موقعا استراتيجيا لتجمعات البدو، وسوقا كبيرة لتبادل شتى أنواع البضائع مع تجار الإمارات الشمالية، وفي العين أمضى زايد وقتا طويلا من شبابه". وفي العين أيضا اكتسب زايد ما اكتسبه من صفات العربي الأصيل، ويقول أحد من عرفوه عن قرب في تلك المرحلة إنه "كان يصعد إلى جبل حفيت يقتنص الغزلان بإصرار يثير الدهشة، وكان أشجع صبي عرفته، فلم يكن يهتم للطقس سواء كانت

حرارته لا تحتمل أو كان باردا شديد البرودة، وكانت قدماه تنطلقان بسرعة سعيا وراء أي هدف، ولم يكن ثمة ما يمنعه من ذلك . وعندما أصبح زايد شابا يافعا كان قد أتقن فنون القتال، فقد كان شغوفا بأنواع الرياضة كافة. وبدأت ثقافته في تلك المرحلة تكتسب بعدا جديدا بالأدب، وأظهر الاهتمام بمعرفة وقائع تاريخ العرب وأيامهم، وكان من أمتع أوقاته الجلوس إلى كبار السن ليحدثوه عما يعرفونه من سير الأجداد وبطولاتهم.

وفي العام ١٩٤٦ تولى زايد الحكم في إمارة العين، واستمر فيها حتى العام ١٩٦٦ حين تسلم الحكم في إمارة أبو ظبي خلفا لأخيه . وفي فترة حكم العين أبدى زايد نجاحات هائلة جعلت أهل المنطقة يثقون بقدراته ويلحون عليه بتسلم مهام أكبر، فكانت تلك المرحلة الأولى التي تبلورت فيها شخصية زايد كزعيم لا يعترف بالمستحيل، وقائد فذ يتقن بمهارة عالية قيادة شعبه إلى بر الأمان. حيث كان زايد قد تسلم حكم منطقة العين وهي في حالة ضعف شديد اجتماعيا واقتصاديا، وكان القوي يستغل الضعيف، والناس يتناهبون بعضهم بعضا. وقد سجل عدد من الباحثين والدبلوماسيين والسياسيين الأجانب ملاحظاتهم حول شخصية زايد حاكما لإمارة العين، ومن هؤلاء الرحالة الإنجليزي المعروف ولفريد تسيغر الذي يقول "زايد رجل قوي البنية، لحيته بنية اللون، ووجهه ينم عن ذكاء حاد، وعيناه ثاقبتان قويتا الملاحظة، وهو يتميز بسلوك هادئ وشخصية قوية. وكان بسيطا في لباسه يرتدي ثوبا من النسيج العماني..". ووصف تسيغر أسلوب الشيخ زايد في إدارة الحكم بالقول "زايد رب أسرة كبيرة يجلس دائما للإنصات لمشاكل الناس ويحلها، فيخرج المتخاصمون من

عنده بهدوء وكلهم رضا من أحكامه التي تتميز بالذكاء والحكمة والعدل".

وقد كانت تجربة حكم العين مقدمة لحكم أبو ظبي، حيث نجح في تحويل الإمارة إلى وضع أقرب من الحلم، فمنذ بداية توليه الحكم في إمارة أبو ظبي، وبعد ذلك تولي رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة التي عمل هو على توحيدها، كان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله يرى أن الإنسان هو الثروة الحقيقية في الدولة، وقد جاء ذلك في صور شتى، يعبر عنها الفكر والتخطيط للتنمية المدروسة علميا، بما يحقق التقدم والارتقاء بهذا الإنسان، وبما يحقق رقي المجتمع وتقدمه .ومن أقوال الراحل في هذا المجال ما يعبر خير تعبير عن هذه الرؤية المعمقة، فهو كان يرى أن " بناء الإنسان ..ضرورة وطنية وقومية تسبق بناء المصانع والمنشآت، لأنه بدون الإنسان الصالح لا يمكن تحقيق الازدهار والخير لهذا الشعب، ولأننا نود أن نبني جيلا صاعدا نفخر به ويكون قادرا على تحمل أعباء المسئولية في المستقبل ".

ومن هذا المنطلق الرئيس انطلق فكر الأب الراحل لإرساء دعائم التنمية البشرية والاجتماعية الشاملة، وذلك في حقول عدة لا نستطيع حصرها، لكن من أبرزها حقول التعليم والثقافة والرعاية الصحية ورعاية الطفولة والشباب والاهتمام بالمرأة وبالبيئة وبالخدمات الإنسانية والأعمال الخيرية عامة. ولسوف نسلط الأضواء في هذه الورقة على كل من هذه الحقول بما يسمح بتقديم صورة تلخص فكر الشيخ زايد ورؤاه وتصوراته من جوانب مختلفة ومتعددة.

نبدأ بعلاقته مع المجتمع حيث نسمعه يقول "لقد كنت أعتبر نفسي في بيتي، حيث أن الإمارات، وإن اختلفت أسماؤها، دولة واحدة وشعب واحد، وليس ثمة من ينظر إليها نظرة تفرقة أو تخصيص..لولا أن تجربتنا الاتحادية قد برهنت بوضوح على فائدتها ونفعها لشعبنا، لما كنا قد تمسكنا بها كما نتمسك اليوم بهذه الدولة التي أعطت ثمارها لكل مواطن، ولما كنا طالبنا إخواننا العرب كما نطالبهم في كل مكان بضرورة وحدتهم وتآزرهم".

وعن وحدة البيت الإماراتي يقول " كان قيام الدولة المستقلة أمل الأجيال من قبلنا، كما كانت الوحدة والتجمع من أعز أمانينا، وفي الثاني من ديسمبر ١٩٧١ تحقق الأمل، وارتفعت أعلام دولتنا لأول مرة، وعبرت عن الحرية والوحدة والعزة والكرامة، قامت تؤكد الانتماء العربي الأصيل، وتعبر عن ذلك الواقع الرائع بلسان حالها، بل بالاسم الذي اتسمت به، فكان اسمها وشعارها في الوقت ذاته معبرين عن العروبة والتجمع والوحدة".

بناء الدولة

كان الراحل يعتقد أن علاقة الحاكم بشعبه هي كعلاقة الأب بأسرته وأبنائه، فالقيادة تتجسد عنده بتحقيق العدل والمساواة بين المواطنين، والقائد عنده هو أحد أفراد البناء الاجتماعي، وهو لا يتميز عن شعبه سوى بقدرته على القيادة، ودون أن يعني ذلك تفرده وعزلته، بل يعني قدرته على

أن يكون أبا وأخا للجميع، فهو القائل في هذا المجال "الرجل المسئول يستطيع أن يحوز على حب أبنائه إذا شعروا أنه موضع ثقتهم، وأنه يقف منهم موقف الأب من أبنائه، يرعى شؤونهم ويهتم بمشاكلهم، لا يميز بينهم، وأي مسئول يتجاهل هذه العناصر فإنه لا يكون صالحا لتولي المسئولية . ولهذا اعتبر زايد أن اللقاء بين الشعب والقائد هو لقاء الأبناء بالأب، ورأى أن أي ابتعاد من القائد عن شعبه "يبعد عنه الصورة الواقعية لاحتياجات شعبه، وكذلك يحصل النفور والابتعاد من قبل الشعب تجاه القائد المغرور، فالقائد الحقيقي هو الذي ينظر إلى شعبه نظرته إلى أبناء أسرته..".

وإضافة إلى هذه الأبوية، فثمة سمة أخرى تميز القائد في نظر زايد وهي سمة الإيمان، مثل الإيمان بالله وبالشعب، هذا الإيمان الذي يمنح الطمأنينة والإدراك العميق بأن الحياة هي نتاج الإرادة الإلهية، وهي تتجسد وفقا لهذه الإرادة، كما تتجسد مكانة الإنسان في هذه الحياة بالقبول والتوكل والعمل المخلص ذي المرجعية الإيمانية، فهو يقول "إن كل شيء في هذه الحياة هو بإرادة الله سبحانه وتعالى، يسيرها ويدبرها، وعلى العبد أن يسعى في مرضاة ربه".

ومن هنا يجيء إحساس القائد بأن المسئولية أمانة من الله يضعها في أعناق بعض خلقه لتدبير شؤون الناس والسير بهم نحو الحياة الكريمة حيث يقول "إن من رضا الخالق على عباده أن يأتي لهم بقائد يرفق بهم ويرحمهم ويعينهم ويصل بهم إلى ما يطمحون إليه من سعادة وأمان".

وفي رأيه أن غاية المجتمع والدولة هي تحقيق المساواة والعدالة لمصلحة الغني والفقير معا، حتى لا يكون هناك خصام أو حقد من فئة ضد فئة أخرى في المجتمع، ولذلك كان يرى ضرورة الانطلاق بالمشروعات التي تخدم أكبر عدد من المواطنين، بما يحقق الرخاء الاجتماعي للجميع، وبما يسمح بتوثيق الترابط والإخاء بين أبناء الأمة العربية الواحدة.

وفي هذا الإطار كان زايد يفهم تقديم المصلحة العليا للجماعة على مصالح الأفراد، وقدرة ذلك على تحقيق الإنجازات التي تجلب الخير والرفاهية والعزة للشعب كله، وأن ذلك لا يتحقق من دون تضحيات كبيرة لتحقيق الأهداف السامية. فعملية التنمية في اعتقاده لا تقوم فقط على من هم في موقع المسئولية، بل تحتاج إلى تضافر جهود المواطنين جميعا على أرض الدولة، العامل والموظف والطالب والجندي ورجل الإعلام والشرطي، كما تحتاج توحيد الجهود من أجل بناء الدولة العصرية، وذلك من أجل تنويع مصادر الدخل وتوفير الصحي الملائم وازدهار التجارة والصناعة وقيام الصناعات الحديثة، بما يخدم بناء الدولة الحديثة وتطويرها ودعم رفعتها ومكانتها بين دول العالم .

لقد أدرك الشيخ زايد أن ثمة مكونات لا تقوم الدولة بغيرها، وتتمثل في رقعة محددة من الأرض تتوافر فيها أسباب الرزق، وشعب يعيش على هذه الأرض، وحكومة تسن له قوانينه، وجيش يحميه من غوائل الأعداء إذا عمد جيرانه البعيدون أو القريبون إلى العدوان على بلاده والاستيلاء على ثرواتها. كما أدرك هذه الحقائق التي وعاها كل من كان على موعد لبناء دولة. وقد توافرت العوامل الفكرية والنفسية والبيئية التي

تكفل لشخصيته التفرد والريادة حتى أصبح رجل دولة بأتم معـــاني هـــذه الكلمة التي تعني الاستعداد لبناء دولة والقدرة على تحويل هذا الاستعداد إلى فعل والنظرية إلى تطبيق، وتحقق ذلك بفضل الموهبة والممارسة اللتين لا تغني إحداهما عن الأخرى، فهما توأمان لا ينفصلان مثل الجسد والروح.

الإنسان أعظم ثروة

كما أدرك حكيم العرب أن الإنسان هو أعظم ثروة، أما الـــنفط وغيره من الثروات فهو عامل مساعد على الرقي، ومن ثم جعل تنمية المجتمع هدفا أساسيا، واستن لذلك سياسة راشدة وخططاً تقوم على العلم والإيمان، فنهض بالتعليم حتى قضى على الأمية وأنجب جيلا من المثقفين والعلمـــاء، ونهض بالصحة حتى قضى على كل ما يقف عقبة دون نشأة جيل صـــحيح البدن تطبيقا لقاعدة (العقل السليم في الجسم السليم). وقد هـــداه عقلـــه الراجح ونظره الثاقب وتجربته في الحياة وكفاحه منذ عصر الغوص بحثا عن اللؤلؤ إلى إدراك أن الأبنية التحتية التي شادها والمؤسسات المجتمعيـــة الـــتي وضع قواعدها معرضة للتداعي ما لم يحطها بسياج مـــن القـــيم الروحيـــة والعرقية وهي المبادئ الدينية والأخلاقية، فنشر ودعـــم فـــصائل العـــدل والمساواة والإخاء والتعاون، فكانت سياسته تقوم على أن يكون للإمارات التي لم تمنحها الطبيعة ثروة نفطية نصيب من عائدات هذه الثروة التي تحظى بها الإمارات الأخرى مثل ابوظبي التي تملك ٩٣% من تلك الثروة،فكـــان

توزيعه لميزانية الدولة نموذجا للعدالة التي من شأنها أن تدعم نزعة الانتماء إلى الوطن في نفوس المواطنين جميعا.

ومن منطلق أبوته وإيثاره وأصالته أضفى رعايته على كل من يحتاج إليها ممن قل رزقهم وضعف دخلهم، فبنى لهم المساكن اللائقة والمستشفيات والمدارس، كما شيد الجامعات والمعاهد العليا وأوفد الطلاب النابغين إلى الدول المتقدمة للالتحاق بجامعاتها والإفادة من العلوم الحديثة في التخصصات المختلفة، متبعا بذلك سياسة الجمع بين الكم والنوع، وبين العلم للعلم والعلم للجميع، وقدم القائد الحكيم نموذجا ساطعا للديمقراطية بأسلوب عربي يقتبس من الغرب أفضل ما لديه ويستبعد ما لا يتفق مع شريعتنا وقوميتنا، فاتبع نهج الباب المفتوح إذ كان حريصا على اللقاء المباشر بالمواطنين دون أن تغره أبهة المنصب وجلال السلطان، فلم يكن هنالك حاجب يحول دون إصغائه إلى صوت الرعية مؤمنا بقول الرسول الكريم **(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)**.

سمات الزعيم في زايد

وبهذا التصور يمكن اعتبار الشيخ الراحل واحدا من الزعامات الكاريزمية التي تحدث الصعاب الكثيرة لقيادة بلادها إلى التغيير والتطور نحو الأفضل، وهذا ما تعجز عنه الكثير من القيادات المحافظة التي تخاف التغيير وتخشى التطور فتظل تراوح في مكانها. وحول سمات الزعامة المؤثرة والفاعلة، يورد الباحثان "جيمس كوزيس وباري بوزنر " في كتابهما

"تحديات الزعامة" خمس ممارسات أساسية وعشر تصرفات توضح شخصية الزعيم، وهي أولا أن الزعماء يتحدون العملية، أي أنهم يبحثون عن الفرص لتغيير الوضع القائم، ويقومون بالتجارب ويخوضون المجازفات، وثانيا أن الزعيم يوحي برؤيا مشتركة ويعتقد بحماس أنه قادر على جمع الناس، كما أنه يتصور المستقبل ويرسم صورة مثالية لما يمكن عمله، وثالثا فإن الزعيم يمكن الآخرين من التصرف ويعزز العمل المشترك ويوجد جوا من الثقة والكرامة الإنسانية ويجعل من يعمل معه يشعر بالقوة، ورابعا يخطط الزعيم الطريق لمن معه ويوجد مقاييس للتفوق ويكون قدوة لهم، وخامسا فالزعيم يشجع القلب من خلال تقدير مساهمات من يعملون معه ويحتفل بإنجازاتهم.

أما كيفية تعلم هذه الممارسات، فيمكن أن تتم عن طريق التجربة والخطأ، أو بالهدوء والثقة والاعتماد على النفس، أو عن طريق التعليم والتدريب المبكر. ومن ينظر في شخصية الشيخ زايد يجد الممارسات الخمس المذكورة حاضرة في تربيته وفي تجربته منذ كان صبيا صغيرا يجلس في حضرة والده الحاكم ويدلي بآرائه ويتعلم من التجربة التي يعيش في ظلها. فثمة إذن عوامل موروثة من البيئة الاجتماعية، وهذه يقدرها بعض الباحثين بـ ٦١ في المائة، ويترك للعوامل الأخرى ٣٩ في المائة. وليست الزعامة أمرا قائما على مجرد رغبة الشخص بأن يكون زعيما، بل هي فن أداته ذات الفنان/ الزعيم، ويأتي إتقان فن الزعامة مع تفوق الذات، وتنمية الزعامة هي عملية لتنمية الذات.

ونتوقف الآن مع الجوانب المهمة التي شكلت قلب اهتمامات الراحل الكبير، من التعليم والصحة والبيئة، إلى دور المرأة وحضورها في المجتمع، كما نقف عند اهتمامه بالشباب والطفولة، وكذلك اهتماماته الإنسانية عموماً في الداخل والخارج، محلياً وعربياً وإسلامياً ودوليا..الخ .

١- في مجال التعليم :

كان واحد من منطلقات الوالد الراحل الأساسية هو الاهتمام ببناء العقول الذي هو بمثابة القاعدة لبناء الأوطان، وقد رأى فيه خطوة لا بد منها، وقد تمثلت في إنشاء المدرسة النهيانية عام ١٩٥٩، وما أولاها من اهتمام بالزيارات وتشجيع الطلبة، ثم فتح المزيد من المدارس .

يعتبر الباحث أحمد علي السخني أن التعليم هو "الركيزة الأساسية الأولى لنهضة المجتمعات وللرقي بمستوى الأفراد وتأهيلهم للمشاركة في عملية التنمية التي تقوم على مجهود الإنسان وطاقاته الفكرية والبدنية"، وهو يرى أن "الإنسان غير المؤهل تعليميا هو إنسان غير قادر على التعامل مع مشروعات التنمية وإنجاحها، الأمر الذي ينعكس سلبا على الخطط التنموية "... وفي سياق حديثه عن اهتمام الشيخ زايد بالتعليم يقول السخني إن الشيخ الراحل قد أولى للتعليم أهمية بالغة، أهمية " نابعة من دوره في إعداد الشباب المؤهل القادر على نقل دولة الإمارات إلى ما يطمح إليه القائد والشعب، ويتجلى هذا الاهتمام بالتطور النوعي والكمي في العملية

التعليمية منذ العام ١٩٧٢، الأمر الذي رافقه دعم مالي مميز عن القطاعات الأخرى في الدولة".

وقد عبر الشيخ زايد نفسه عن أهمية التعليم بقوله "إن العلم والثقافة أساس تقدم الأمة وأساس الحضارة، وحجر الأساس في بناء الأمم .إنه لولا التقدم العلمي لما كانت حضارات ولا صناعة متقدمة، أو زراعة تفي بحاجة المواطنين. إنه بالتعليم الممتاز نستطيع أن نوفر جيلا من المواطنين يشرف على بناء المصانع ويدير المشروعات التي بدأت تقام في مختلف أنحاء الدولة، إذ لا يمكن أن تقوم صناعة وطنية دائمة وقوية إلا على أكتاف أبناء البلد، وواجبنا لتحقيق هذا الهدف أن نتيح سبل التعليم والثقافة لكل فرد من أبناء هذا البلد "

ومتابعة لهذه الرؤية كان الراحل يرى أن "أكبر استثمار للمال هو استثماره في خلق أجيال من المتعلمين والمثقفين"، ولذلك أولى عناية استثنائية لقطاع التربية والتعليم، وقد تمثلت هذه العناية في توفير المستلزمات المادية والبشرية الكافية، فضلا عن جعله التعليم مجانيا، والتوسع في مؤسسات التعليم لتستقبل المواطنين كافة، وتتضح نتائج هذه العناية من خلال التطور المدهش لميزانيات التعليم ما بين العامين ١٩٩٦-١٩٧٣، حيث كانت ميزانية التعليم في العام ١٩٧٣ (٢٤٧٢٤١٨٢٠) درهما، وصلت في العام ١٩٩٦إلى (٣٠٤٤٢٦٧٠٠٠) درهم، أي أن الزيادة بلغت ١١٣١٪.

تعليم المرأة:

وعلى صعيد تعليم المرأة فقد شهدت الدولة تزايداً ملحوظاً في معدل التحاق الإناث بمراحل التعليم المختلفة .هذا بجانب تنامي فاعلية المرأة داخل مؤسسات المجتمع المدني، والذي يتضح بدوره في تزايد معدل مشاركة المرأة في الجمعيات النسائية بشكل خاص، وفي الحياة الثقافية بشكل عام . وفي دولة الإمارات العربية حظي تعليم المرأة باهتمام كبير كما يلاقي قبولاً واسعاً. وقد تحققت للمرأة في مجال التعليم إنجازات عديدة، فقد حرصت الدولة في الفترة التنموية الأولى على إعطاء دفعة قوية للتعليم، كما قامت السياسة التعليمية على مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث كما توضح الإحصاءات المتاحة عن عدد الطلاب في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

٢- زايد والاهتمام بالمرأة:

وكما اهتم زايد بالتعليم والثقافة اهتم خصوصا بتعليم المرأة وبرعاية شؤونها كلها، معلنا أن للمرأة مكانتها المرموقة في المجتمع، وأنها مواطنة قادرة على العطاء في مختلف القطاعات مثلها في ذلك مثل الرجل، فهو القائل بأن "المرأة في البلاد يجب أن يكون لها دور كامل وفعال في جميع المجالات في المجتمع، إلا ما نهى عنه الإسلام، ديننا الحنيف. وغير ذلك من واجبات المرأة التي يجب عليها القيام بها لأن المرأة هي أخت الرجل والرجل

هو ابن المرأة، فلماذا نباعد بينهما؟ ولماذا لا يتعامل الرجل والمرأة في الحياة؟ فهذا شيء واجب. وإذا عمل الرجل في ميادين الحياة و لم تعمل المرأة أصبحت عبئا عليه وعلى المجتمع، ولا بد أن تكون المرأة في عون الرجل، والرجل في عون المرأة" .

وقد تجسدت هذه الرعاية في توكيل الشيخ زايد شؤون المرأة إلى قرينته سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك التي عملت على تأسيس اتحاد للمرأة وأنجزت هذا الهدف في العام ١٩٧٥، وهو الاتحاد الذي قالت عنه إنه "جاء بناء على رغبة الجمعيات النسائية في الدولة من أجل توحيد الجهود التي تبذل في سبيل النهوض بالمرأة في البلاد وإعدادها الإعداد السليم على أسس من القيم الإسلامية والتقاليد العربية، حتى تستطيع أن تقوم بدورها من أجل النهوض بالمجتمع" .

وفوق ذلك أكد الشيخ زايد على حضور المرأة الإماراتية في المؤتمرات والمنتديات الدولية بقوله "ولا بد أن تمثل المرأة بلادها في المؤتمرات النسائية في الخارج، لتعبر عن نهضة البلاد، وتكون صورة مشرفة لنا ولمجتمعنا الذي أعطاها كافة الحقوق " .

وفي ما يخص المرأة وأنشطتها واهتماماتها وتطور أحوالها، ظهرت في عهد زايد أشكال من الجمعيات والأندية التي ترعى شؤونها، منها الثقافي ومنها الاجتماعي، فمن أندية الفتيات إلى رابطة الأديبات، ومن الجمعيات النسائية إلى مراكز التنمية الاجتماعية، يمكن أن نرصد عدداً من المؤسسات النسوية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تلعب دوراً في تمكين المرأة، وعلى رأس هذه المؤسسات يقف الاتحاد النسائي.

فالجمعيات النسائية تعتبر الإطار الذي تصب فيه طاقات المرأة في دولة الإمارات لتأطير جهودها في سبيل الخدمة المجتمعية للمرأة وفي مجـــال تعزيز مكانتها الاجتماعية، أما مراكز التنمية الاجتماعية فهي الإطار الرسمي الذي تسعى الدولة من خلاله إلى تأهيل المرأة للمشاركة في عملية التنميـــة، وذلك من خلال الإرشاد والتوجيه الاجتماعي ومحو أمية المرأة، وقد أنشئ أول مركز تنمية في الإمارات العام ١٩٧٥ في أبو ظبي، ثم تبعته المراكـــز في الإمارات الأخرى. وبالنسبة إلى الجمعيات النسائية فهي تقوم بأنشطة تتعلق بتنمية وتطوير المرأة الإماراتية، ويتم هذا عن طريق المحاضرات و المؤتمرات : محلية ودولية، كلها تهدف إلى توعية المرأة، خاصة في حقل محـــو الأميـــة، وتطوير المذاهب وتحفيظ القرآن ونشر الوعي المهني و الدفاع عن حقـــوق المـــرأة الاجتماعية، فضلاً عن المشاركة في المناسبات الوطنيـــة والعربيـــة والدولية.

أشكال من الدعم

وتقديرا من الشيخ زايد لدور المرأة المطلوب، ودعما منه لهذا الدور قام بتقديم مقر دائم للاتحاد النسائي في أبو ظبي، ومقر لكل جمعية نـــسائية من الجمعيات التابعة للاتحاد، كي تمارس المرأة أنشطتها المختلفة، وتـــضطلع بمسئولياتها في المؤتمرات المحلية والعربية والدولية، من خـــلال الوفـــود ذات المستوى العالي من الثقافة والتجربة، كي تستطيع التعبير عن عراقـــة دولـــة

الإمارات من جهة، وعن المكانة المرموقة التي وصلتها المرأة الإماراتية في ظل نظام الحكم والتطورات التي حققها على غير صعيد .

وقد عبرت سمو الشيخة فاطمة عن طبيعة مسؤولية المرأة الإماراتية بالقول إن هذه المسؤولية "هي جزء من التحدي الحضاري الذي تواجهه المرأة في العالم كله، لتؤكد جدارتها بأسمى المعاني والقيم، ولتثبت أنها بحق الأم والأخت والابنة والصديقة في كل الظروف، في عيونها تتألق مصالح بلادها، وفي قلبها ينبض خير شعبها، وفي ضميرها يعيش كل أمل جديد، يسعى كي يتحقق كأحلى وأنضج ما تكون آمال المستقبل المشرق".

وثمة الكثير من المواقف التي تبرز اهتمام زايد بالمرأة وبدورها، ويمكن أن نكتفي بما يقوله حول تعليم المرأة ودورها في المجتمع، حيث يقول "إن من دواعي فخري واعتزازي أن أرى المرأة في بلادي تسعى إلى طلب العلم"، ويقول "إن ما حققته المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في فترة وجيزة يجعلني سعيدا ومطمئنا بأن ما غرسناه بالأمس بدأ اليوم يؤتي ثماره، ونحمد الله أن دور المرأة في المجتمع بدأ يبرز ويتحقق لما فيه خير أجيالنا الحالية والقادمة، وأتمنى أن تلحق المرأة في بلادي بأخواتها في الدول التي سبقت مسايرة ركب التطور والتقدم".

كما كان الشيخ الراحل يرى أن الجهد الذي تقوم به المرأة في دولة الإمارات هو جهد كبير ومشرف ويستحق التقدير، وأن مشاركة المرأة في نهضة المجتمع من الأهمية بمكان، وأن الإسلام كرم المرأة واحترمها وشجعها على العمل والمشاركة في البناء، وأن على المرأة أن تتخذ من أمهات المؤمنين أسوة لها في كل ما تأتيه من أعمال وتصرفات، لذا نرى الشيخ زايد يشجع

المرأة على العمل في كل المواقع التي تتناسب مع طبيعتها، وبما يحفظ لها احترامها وكرامتها كأم وصانعة أجيال .كما كان يرى ضرورة مشاركة المرأة الإماراتية في المنتديات الدولية لتقدم صورة ناصعة عن بلادها.

يمكن القول بأن مشاركة المرأة في جهود التنمية، في عهد الشيخ زايد، من خلال إسهاماتها الاقتصادية المتنوعة وشغلها لمختلف الوظائف في شتى القطاعات في الدولة، شهدت ازدياداً مستمراً، وذلك لازدياد الوعي العام بأهمية مشاركة المرأة وبضرورة إطلاق قدراتها والاستفادة من إمكانياتها. وعندما ندرك أن تلك النسب الضئيلة لمشاركة المرأة الإماراتية كانت في الأعوام السابقة وفي البدايات الأولى قليلة جداً، نوقن تماماً أن ما يمكن رصده الآن فعلياً من مشاركات المرأة يزيد بكثير عما سبق.

وقبل رحيله بأيام، أي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، حظيت المرأة بمنصب وزيرة في التغيير الوزاري الأخير، حيث جرى تعيين د. لبنى القاسمي وزيرة للاقتصاد والتخطيط. وبشكل عام يمكن الإشارة إلى أن هناك الكثير من النساء في مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة الرسمية والأهلية، وفي مجالات عدة . وكان قد سبق تعيين الوزيرة القاسمي مشاورات وأحاديث ومداولات عن اتجاه لتعيين امرأة ضمن التشكيل الحكومي تكون مسؤولة عن شؤون المرأة وتحت مسمى وزيرة دولة لشؤون المرأة. كما تحدثت الدوائر النسائية عن ضرورة أن تتولى المرأة الإماراتية أية حقيبة وزارية بما في ذلك الحقائب التي تبدو في نظر البعض غير مناسبة للمرأة. والرأي الأصوب هنا أن مشاركة المرأة يجب ألا تكون مشاركة

شكلية، بل أساسية، وقد لا تقتصر على وزارة واحدة، بل أكثر من حقيبة وزارية، وبما يتناسب مع التقدم الذي حققته المرأة في الإمارات.

٣- الشباب في فكر زايد:

وكما اعتنى زايد بالمرأة ودورها، اعتنى عناية كبيرة بفئة الشباب، وأولاهم قدرا كبيرا من رعايته، فقد كان يرى أن الشباب هم الأمل، يقول " أملي كبير في شبابنا وفي أبنائنا وأمتنا في دولة الإمارات، أملي فيهم لأنني أعرف أهلهم وأعرف قبائلهم.. والأبناء يجب عليهم أن يعملوا مثلما عمل آباؤهم وأجدادهم، بل هم يضيفون بالإمكانيات وبالمنجزات وبالكسب الذي كسبوه من علم وثقافة". وقد ربط زايد الواجبات الملقاة على الشباب بما لهم من حقوق، فقال "إن لهم حقوقا.. وأرجو لهم جميعا إن يصلوا إلى ما أتمناه لهم وإلى ما ينتظر منهم، وإلى ما يرجوه الأب من ابنه والأخ من أخيه".

كما حرص زايد على تنشئة الأجيال الجديدة على أركان مهمة أولها الإيمان ثم الأخلاق والتعليم الحديث، ثم متطلبات الحياة العصرية المتقدمة، وذلك لضمان أمرين مترابطين هما، كما يقول الراحل، " أن يتمثل أبناؤنا تراثنا الحضاري الخالد الذي يتكون من ديننا الحنيف وتقاليدنا العربية الأصيلة ومتطلبات بيئتنا المحلية، وثانيهما الأخذ بكل أسباب البناء العصري من علم وبحث وتكنولوجيا، ومن تطلع وثاب لمواجهة التحديات العصرية بما يناسبها ".

ويبدو اهتمام زايد بالشباب من خلال زياراته المتكررة إلى مدارسهم ومعاهدهم وجامعاتهم للاطمئنان إلى سير العملية التعليمية ضمن الأطر التي كان يراها ضرورية، وكثيرا ما التقى الطلبة بقوله "الحقيقة أنني أكون سعيدا دائما كلما التقيت بالأبناء الذين هم عماد مستقبل هذا الوطن، وعندما أراهم ينهلون العلم الذي هو الأساس لكل تقدم الأمم ونهضتها"، ويضيف في مخاطبته لهم "إنني أناشدكم أن تتسلحوا بالعلم لمواجهة المستقبل ومواجهة كل التحديات التي تواجه أمتنا".

وقد كان زايد حريصا منذ بدأ بناء أجهزة الدولة على أن يأخذ الشباب مواقع ومسئوليات أساسية في هذه الأجهزة .كما كان حريصا على متابعة جهود القيادات الشابة في كل قطاع، وكان يوصي المسئولين بالاهتمام بقضايا الشباب بقوله " إن علينا أن نفتح الآفاق أمام طموحهم، ونزيل العقبات والصخور من طريقهم ونعطيهم خبرة الأجيال وعصارة الأفكار.. ولا بد أن نعترف بأن هناك أفكارا متصارعة في أعماقهم وواجبنا أن نفتح عيونهم على الصواب وعلى الخطأ وأن تتسع صدورنا لآمال الشباب وطموحاته" .

وكان زايد يلتقي بالشباب دائما وفي كل المواقع ويهتم بدور الشباب والرياضة التي تحظى بدعمه المتواصل ورعايته. ورغم كل اهتمامه بالرياضة لما لها من أهمية كبيرة إلا أن زايد يرى أنه من الخطأ أن تتحول الرياضة إلى كل شيء في حياة الشباب وفي تربيته وتنشئته، أو أن يتم هذا على حساب جوانب تربوية وتثقيفية أخرى أكثر أهمية وأكثر قيمة في تحديد مستقبل الشباب وفي مستقبل أمته.

ومن ضمن اهتمامه بالشباب من الجنسين، جاءت توجيهاته بتأسيس صندوق الزواج الذي كان ومازال يؤتي ثماره لصالح الأسرة والمجتمع الإماراتي. فقد ولد صندوق الزواج هذا الصرح الاجتماعي قويا حيث استقبلته جموع المواطنين بفرح غامر وابتهاج كبير، وبوجوده تحولت الأحلام إلى واقع ملموس بفضل نهر من الخير المتدفق من الشيخ زايد راعي هذه المؤسسة منذ أن كانت فكرة تدور بالخاطر إلى أن أصبحت صرحا اجتماعيا خيرها لأبناء الوطن. وتتركز أهم أهداف هذه المؤسسة في تشجيع زواج المواطنين من المواطنات وإزالة العقبات التي تعترض هذا الزواج وتقديم المنحة المالية لمواطني الدولة لإعانتهم على تكاليف الزواج، والقضاء على ظاهرة الزواج من أجنبيات والتوعية بالآثار الاجتماعية السلبية لهذه الظاهرة، والمساهمة في تحقيق استقرار عائلي والقيام بحملات التوعية الدينية والاجتماعية.

وقد أصبحت هذه المؤسسة جزءا لا يتجزأ من مجتمع الإمارات وأحد الرموز الاجتماعية التي استطاعت أن تخطط لنفسها شخصية معينة جعلتها حاضرة بقوة على الساحة الاجتماعية، وقد توالى على هذه المؤسسة رئيسان هما سيف بن علي الجروان وكانت فترة رئاسته بداية لدفع أعمالها نظرا لخبرته الاجتماعية باعتباره وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية حيث وازن بين ما تطمح إليه القيادة والخطوات التي توفر الاستقرار الاجتماعي .. فكانت مرحلة تأسيس شكلت هذا الكيان .وجاءت المرحلة الثانية عام ١٩٩٧عندما ترأس معالي مطر الطاير وزير العمل والشئون الاجتماعية مجلس إدارة الصندوق وشهدت نقلة لهذه المؤسسة حيث بدأ تغيير آلياتها

وأنظمتها مستلهمة البداية الرائعة للمؤسسة ومتطلعة إلى طموحات اجتماعية تلبى طموحات أبناء الإمارات .

كان للشباب مكان الصدارة في قلب الوالد الشيخ زايد عندما شعر بمعاناة الشباب وعزوفه عن الزواج أو إقباله على الزواج من جنسيات أخرى مما يزيد من حالات العنوسة بين الفتيات الإماراتيات، ناهيك عن العادات السيئة والغريبة التي تدخل إلى مجتمعاتنا مما يؤدي إلى تفكك الأسر وانفصال الزوجين وبالتالي ضياع الأبناء، لذلك كان قراره الأبوي الرءوف بإنشاء صندوق الزواج ليضع حدا لمعاناة الشباب في دولتنا الفتية.

وفي الوقت الذي تشير فيه تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة إلى أن الإمارات تحقق بصورة مضطردة معدلات عالية في التنمية البشرية، فإن الجهود لا زالت تتواصل لتوفير مستويات راقية من الخدمات للمواطنين، وقد تركزت أهداف ميزانية الدولة في عام ٢٠٠٣، مثلاً، على الحفاظ على مستوى عالٍ من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وإن إنشاء صندوق الزواج والمجلس الأعلى لرعاية الأمومة والطفولة يشكلان إسهاماً واضحاً في الحرص على تفعيل دور الأسرة الذي نسعى من خلاله إلى معالجة خلل التركيبة السكانية.

٤- زايد والرعاية الصحية

وفي ميدان الخدمات الصحية فإن إنجازات زايد لا تكاد تحصى، فما من منطقة في الدولة تخلو من مستشفى وعيادة مزودة بأحدث التقنيات الطبية ، بالإضافة لعيادات رعاية الأمومة والطفولة، وقد استقدمت الدولة

للعمل بهذه المستشفيات خيرة الأطباء المتخصصين، هذا بالإضافة بالمستشفيات الخاصة التي تذخر بها الدولة من المستشفيات الحكومية الشهيرة .وبتوجيهات الشيخ زايد صدر في عام ٢٠٠١مرسوم أميري أنشئت بموجبه الهيئة العامة للخدمات الصحية بأبوظبي للعمل على توفير أفضل الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين في إمارة أبوظبي بدءا بالتثقيف الصحي والطبي مرورا بالوقاية وانتهاء بالعلاج ثم خدمات ما بعد العلاج، وقد حرصت الهيئة على استقطاب الكوادر الطبية والعلمية المؤهلة ذات الخبرات العالية للعمل في مستشفياتها ومرافقها المختلفة حيث تم تزويد هذه المرافق الطبية بأحدث الأجهزة والمعدات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها بكفاءة.

وقد وضعت الهيئة خطة لتوزيع الخدمات الصحية بحيث تغطي كافة المناطق السكنية في الإمارة، كما وضعت خطة لتنمية الموارد البشرية تهدف إلى تطوير الرعاية الصحية. ونتيجة لهذه السياسة فقد ارتفع عدد العاملين في مستشفيات الهيئة ومختلف القطاعات المهنية الطبية حيث تتواصل هذه الزيادة في تزامن مستمر مع النمو والتوسع اللذين تشهدهما الهيئة ومؤسساتها. وتعمل الهيئة ضمن رؤية وأهداف محددة من أجل مجتمع صحي وتوفير أفضل الخدمات الصحية في جميع مناطق إمارة أبوظبي وفق المعايير الدولية وبأفضل المستويات. وتشرف الهيئة وتدير عددا من المستشفيات والمراكز الصحية في الإمارة منها مركز مستشفى الشيخ خليفة الطبي الذي افتتح في فبراير ٢٠٠٠ ويقدم حاليا خدمات ورعاية صحية شامله عالية الجودة من خلال ٢٢٣ سريرا أضافه إلى العيادة الخارجية التخصصية

والأقسام الطبية والجراحية، كما يضم قسما لطب الطوارئ فيه مختبر متطور مرتبط ببنك الدم المحلي وصيدلية متكاملة، وتحتوي مرافق الرعاية الحرجة على غرفة إنعاش تتسع لثلاثة أسرة و ١٢ سريرا للرعاية الحرجة مزودة بثمانية أسرة للمراقبة و ثلاثة أسرة للازمات الحادة و منطقة علاج للأمراض. ودشنت الهيئة العامة للخدمات الصحية لإمارة أبوظبي في شهر يوليو ٢٠٠٤ واحدا من أحدث أقسام التصوير المغنطيسي في الشرق الأوسط، إضافة إلى أحدث جهاز لتصوير الأوعية الدموية وجهاز آخر للكشف عن هشاشة العظام، والأجهزة الثلاثة الجديدة التي تم تركيبها هي جهاز الرنين المغناطيسي "ام ار اى" وهو من أحدث أجهزة الأشعة والتي تتخصص في التصوير باستخدام الرنين المغناطيسي وهو الأفضل في تصوير الأنسجة الرخوية ويمتاز الجهاز بمقدرته على تصوير معظم مناطق الجسم والقلب والأورام الخبيثة.

ومن بين المشافي المهمة يعد مستشفى الرحبة أحدث مستشفى ينضم إلى قافلة المؤسسات الصحية في دولة الإمارات عموما وفي إمارة أبوظبي تحديدا. ويشكل المستشفى الواقع على بعد ٣٠ كيلومترا من أبوظبي العاصمة إضافة جديدة إلى مرافق الخدمات الطبية الحديثة. وقد بدأ تشغيل مرحلته الأولى في سبتمبر ٢٠٠٣ وبدأ تشغيل المرحلة الثانية في ديسمبر من نفس العام قبل موعده المقرر. وتبلغ الطاقة الاستيعابية للمستشفى ١٤٢ سريرا. ويقدم مستشفى الرحبة خدماته التشخيصية والعلاجية في مجالات النساء والولادة والطب الباطني وطب الأطفال إضافة إلى الجراحة العامة وخدمات الطوارئ. ويضم المستشفى عدة أقسام منها قسم الحوادث

والإسعاف وقسم التخدير والعناية المركزة وقسم الجراحة العامة وقسم التحاليل المخبرية وقسم للولادة وقسم تصوير الأشعة وقسم الأدوية.

كما يعتبر مستشفى المفرق صرحا علاجيا في منطقة الخليج، وتبلغ سعة المستشفى ٤٦٢ سريرا يضم عددا كبيرا من الأقسام الطبية التخصصية التي من بينها قسم جراحة القلب المفتوح للأطفال والكبار يضاهي المراكز العالمية المناظرة ووحدة تفتيت حصى الكلى بالموجات الصدمية وهي أول وحدة من نوعها في الدولة. وتتم معالجة المريض بهذه التقنية بدون تدخل جراحي أو تعريضه لأخطار التخدير والأشعة وقسم علاج الأورام والطب النووي ووحدة قسطرة القلب التي تتم فيها الإجراءات التشخيصية والعلاجية لأمراض القلب ووحدة زراعة الكلى. وتتوفر في جميع أقسام المستشفى أحدث الأجهزة والتجهيزات والتقنية العلمية مع وجود كادر طبي متميز من أبناء الدولة وعدة جنسيات عربية وغير عربية. وقد أعلن مستشفى المفرق منذ عدة أعوام كمستشفى صديق للطفل من قبل منظمة الصحة العالمية، ويعتبر المركز الرئيسي في المنطقة لامتحانات الزمالة البريطانية وتعقد فيه دورات دراسية في مجال المهارات الأساسية في علم الجراحة بالتنسيق وتحت إشراف كلية الجراحيين الملكية في جلاسجو بالمملكة المتحدة. ويوجد فيه أيضا قسم للعلاج عن بعد على اتصال دائم بمؤسسات الاستشارات الطبية العالمية. ومن مفاخر المستشفى إنها تضم مركزا للأبحاث الطبية والفحوصات المتخصصة وحاز على اعتراف برنامج قياس الجودة العالمي بإنجلترا.

وقد تم افتتاح أحدث مكتبة طبية الكترونية بالدولة في المستشفى بمكرمة من مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية. وتم افتتاح المستشفى المركزي في الستينات وتحديدا عام ١٩٦٥ وهو أول مستشفى حكومي في الإمارة فيما تم افتتاح مستشفى الجزيرة عام ١٩٧٨ ومنذ ذلك الحين وهما يقدمان الخدمات الصحية المتكاملة للمواطنين والوافدين على حد سواء. ويعتبر هذان المستشفيان من أوائل المستشفيات المعترف بها في منطقة الخليج لأغراض التعليم الطبي وتقديم امتحانات الزمالة البريطانية في الجراحة والعضوية البريطانية في الباطنية .

ونخلص في مجال الرعاية الصحية إلى أن دولة الإمارات شهدت في عهد زايد نموا مضطردا ، حيث أضحت مع نهايات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين في مصاف الدول التي تشهد أدنى معدلات في وفيات الأطفال في العالم بعد أن كانت في الستينات من القرن العشرين ضمن الدول التي تشهد أعلى معدل في وفيات الأطفال. كما أن تقارير التنمية البشرية في العالم العربي تشير إلى أن دولة الإمارات هي صاحبة أعلى متوسط أعمار في العالم العربي، بل هي تضاهي متوسط الأعمار في الدول المتقدمة.

٥- زايد يرعى الأمومة والطفولة

كان زايد يرى موضوع رعاية الطفولة ضمن خطط التنمية الشاملة وتجهيز الطاقات البشرية القادرة على النهوض بالمهمات الجسام التي تنتظر

البلاد والأمة كلها، وهو يعتقد أنها "من أهم موضوعات الساعة وأعظمها أثرا على تطور حياة شعوبنا ومستقبل أبنائنا وأحفادنا "كما كان يردد .وفي عهد زايد وبفضل توجيهاته كان المسئولون عن خطط التنمية الاجتماعية يبدون اهتماما كبيرا بالطفل ورعايته، وقاموا بتوفير كافة مستلزمات رعاية الطفل من مدارس ومستوصفات ودور الحضانة والملاعب والعيادات والأطباء والمعلمين ذوي الكفاءة العالية .كما يمكن أن نشير إلى اهتمام الشيخ زايد بالمعاقين، ذوي الحاجات الخاصة، خصوصا الذين تحدوا الإعاقة وبرهنوا على أنهم طاقة خلاقة وقوة منتجة وفعالة من قوى التنمية والبناء في الدولة.

ومن بين المؤشرات على اهتمام الشيخ زايد بالأسرة، التفاته إلى الظواهر الخطيرة التي تهدد المجتمع، ومن بينها ظاهرة تفكك الأسرة، وظاهرة انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات، والتوجيه بإيجاد أفضل السبل لمعالجتها. فقد أدرك مبكرا أن التحولات الاقتصادية السريعة التي تشهدها الدولة قد تتسبب في تغيرات اجتماعية خطيرة، كما أدرك تداخل نتائج الظواهر الخطيرة التي تواجه المجتمع، فالتفكك الأسري يمكن أن يكون سببا في تعاطي المخدرات مثلما يمكن لتعاطي المخدرات هذا أن يكون بدوره سببا في التفكك الأسري، وسببا في ارتكاب الجريمة، الأمر الذي يسهم في تدني إنتاج الفرد وعمله. واعتبر أن ظاهرة انحراف الأحداث ظاهرة لا تقل خطورة في تهديد البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وأنها تشكل تهديدا للتطور الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق وجّه بضرورة النهوض بالطفل والأم معاً، والعمل على نشر الوعي بما يجب أن تراعيه الأم من كافة الجوانب العلمية والغذائية والنفسية، وبأهمية الثقافة العامة التي تتيح للأم رعاية أبنائها على خير وجه منذ الولادة، وبأهمية نشر الوعي عن طريق المحاضرات وعرض الأفلام الصحية وتنظيم سلسة من مشروعات التوعية الصحية في المناطق النائية، بالإضافة إلى تنظيم زيارات لمراكز المعوقين ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والمستشفيات ومراكز المسنين، وبعقد دورات تدريبية للسيدات في كل ما يتعلق برعاية الطفل.

٦- زايد والاهتمام بالبيئة

من بين اهتمامات الشيخ زايد نتوقف عند مسألة أولاها كل عنايته ورعايته، وهي مسألة البيئة، منذ وجد نفسه وأبناء الإمارات في بيئة قاسية، حيث الصيد ورعي الماشية والزراعة المحدودة، لكن اكتشاف النفط فتح أمام المجتمع آفاقا واسعة، فهو يقول بهذا الصدد "إننا نولي بيئتنا جل اهتمامنا لأنها جزء عضوي من بلادنا وتاريخنا وتراثنا. لقد عاش آباؤنا وأجدادنا على هذه الأرض وتعايشوا مع بيئتها في البر والبحر، وأدركوا بالفطرة والحس المرهف الحاجة للمحافظة عليها، وأن يأخذوا منها قدر احتياجهم فقط، وأن يتركوا فيها ما تجد فيه الأجيال القادمة مصدرا للخير ونبعا للعطاء، وكما أجدادنا كذلك نحن الذين نعيش الآن فوق هذه الأرض المباركة، إننا مسئولون عن الاهتمام ببيئتنا والحياة البرية فيها وحمايتها، ليس من أجل أنفسنا فقط، بل من أجل أبنائنا وأحفادنا كذلك، هذا واجب

علينا، واجب الوفاء لأسلافنا وأحفادنا على حد سواء، وإذا ما فشلنا في ذلك فمن حق أحفادنا أن يلومونا على أننا ضيعنا جزءا مهما من تراثنا".

ومن بين اهتمامات الشيخ زايد البيئية يبرز اهتمامه بالمياه التي شكلت موردا لا يقدر بثمن، وكانت له مبادرات كثيرة لتوفير الماء، أولها أفلاج مدينة العين، وبعدها جلب المياه بالأنابيب إلى أبو ظبي، ثم محاولات تحلية مياه البحر، وقد استطاع مع الزمن أن يجعل من الإمارات ثاني دولة في العالم من حيث استهلاك الفرد للمياه العذبة .ومع إدراكه لما تخلفه عمليات تحلية مياه البحر من ارتفاع نسبة الملوحة فيه، فقد حرص على بذل الجهود اللازمة للتقليل من الآثار الجانبية والسلبية لهذه العملية من التصحر والملوحة، ضمن رؤية تؤكد على ضرورة التنظيم البيئي المقتصد والتخطيط السليم، وقد جاء إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة العام ١٩٩٣ والقانون الاتحادي رقم ٢٤ للعام ١٩٩٩ تنفيذا لإستراتيجية الشيخ زايد البيئية، إذ يبرز القانون الاتحادي الحاجة إلى تحليل التأثيرات البيئية وإدخال السياسات التي تحقق التنمية المستديمة في المشروعات الجديدة.

وضمن اهتمامه هذا كانت مشاريع المحميات البيئية مثل محمية صير بني ياس النباتية والحيوانية، وبرامج حماية الأنواع التي تستوطن المنطقة خصوصا الأنواع المعرضة لخطر الانقراض، ونذكر هنا فوز الشيخ زايد بجائزة الباندا الذهبية عن مشروع جزيرة صير بني ياس في العام ١٩٩٧، ونذكر الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة في عهد الراحل في مجال إدارة الموارد البحرية وموارد الساحل بناء على جمع البيانات البيئية الموثوقة. فالسياسة الريادية المبنية على الرؤية المستقبلية في ما يتعلق بهذه البيانات أدت

إلى الإعلان عن مبادرة أبو ظبي الدولية لجمع البيانات البيئية وتحليلها إبان انعقاد القمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا .وهناك الكثير مما يمكن الحديث فيه من حيث اهتمامات زايد بالبيئة.

وقد ترافق مع الاهتمام بالمياه اهتمام بالزراعة والتشجير، إذ كان حلم الشيخ زايد تحويل الصحراء إلى جنة خضراء ينبع من معرفته العميقة لثقافة الواحة في المنطقة، وقد تابع حلمه هذا حتى تحقق، فقد كانت رؤيته الشاملة إلى تنفيذ برامج مكثفة للتشجير وإقامة مزارع تجريبية، ما أدى إلى زيادة إنتاج الغذاء في دولة الإمارات بشكل كبير .وقد كافح طويلا ضد تيار كان يرى أن استصلاح أراضي الصحراء لن يكون مجديا من الناحية الاقتصادية لكونه عملا هامشيا غير منتج، ومنذ العام ١٩٩٣ تم إنشاء ١٢ ألف مزرعة جديدة تعتمد أحدث أساليب الزراعة والري المصممة للاستفادة القصوى من الموارد المائية بأقل فاقد ممكن.

ونقرأ في كتاب "بقوة الاتحاد " الصادر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أن المزارع المذكورة أعلاه "ليست مجرد وحدات إنتاجية، فهي مجتمعات بحد ذاتها، فيها مساكن مبنية بصورة جيدة، وهي مزارع تزيد من دخل الأسر وتوفر سبل العيش التي لم تكن موجودة في السابق " ويبدو أن تلك هي الصورة التي كانت ترتسم في ذهن المغفور له الشيخ زايد، وليست مجرد أرقام حسابات الربح والخسارة.

ويضيف الكتاب أن كل مزرعة تمثل "بقعة خضراء كانت في السابق مجرد صحراء قاحلة. لم يكن تخضير الصحراء حلما بيئيا مجردا من أي هدف، بل كان دليلا على إقامة حياة أفضل، ما كانت لتتحقق لولا

الشراكة المتمثلة في الجهد الدؤوب من قبل أهل البلاد الذين يعيشون على أرضها واستثمار الدولة للموارد المتوافرة. وكانت تلك هي علاقة المشاركة التي وعد بها الرئيس الجديد لدولة الإمارات العربية المتحدة أبناء شعبه عام ١٩٧١فأوفى بعهده على الوجه الأكمل".

٧- زايد والقضايا العربية

وبالانتقال من اهتمامات الشيخ زايد المحلية والداخلية إلى اهتماماته العربية والإسلامية والدولية، نرى أن اهتمامه الأول كان هو المستوى العربي، فهي الدائرة الأقرب، وهو يعتبر أن الإمارات العربية المتحدة هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، لذلك كان اختيار الهوية العربية في تسمية دولة الاتحاد. ومن منطلق الحرص على هذه الهوية جاء اهتمامه بقضايا الأمة. وقد تجسد هذا الاهتمام في أشكال كثيرة وصور شتى. أول هذه الصور جاءت في صورة دعوته الدائمة إلى الوحدة العربية، كما في قوله "على العرب أن يسلكوا طريق التآزر ويستمروا عليه حتى يقووا من وجودهم، ويحافظوا على حقوقهم وكرامتهم، لكي يجنوا الثمار ويصبح لهم ثقل ووزن دوليان".

المحور الثاني الذي يلفت الانتباه في وعي الشيخ زايد العروبي يتمثل في دعمه الدائم للقضايا العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، هذا الدعم الذي يرتكز على مبدأ الأخوة العربية، فهو يؤكد أن دولة الإمارات تعمل "بكل طاقتها على نصرة القضايا العربية وتعزيز التضامن العربي في كل

المجالات"، وتبرز قضية فلسطين في مقدم القضايا العربية التي شغلت فكر الشيخ الراحل وسلوكه، بوصفها "قضية الأمة العربية المركزية الأولى"، كما شغلته أزمات عربية وحروب أهلية في لبنان واليمن.

ونتوقف عند الجانب العملي في دعم الشيخ زايد الموجه إلى الدول العربية، منطلقا من مقولته " لقد قمنا بواجبنا في كل نائبة أصابت أي بلد شقيق، وكل دور يليق بنا ويليق بأمثالنا مع أشقائنا، والحمد لله وإلى الآن لا نشك في أن هناك نقصا في شيء من الأشياء، ولم نقصر نحو أشقائنا، ولم يشكُ الأشقاء من أي قصور من جانبنا، ونحن مطمئنون أن أعمالنا مصدر فخار لنا والحمد لله".

ولعل المشاريع الخيرية التي تم انجازها في فلسطين خلال الانتفاضة القائمة هناك، بعد تدمير القوات "الإسرائيلية "لجزء كبير من البنية التحتية، هي خير دليل على ما تقدمه دولة الإمارات للدول العربية الشقيقة .ويمكن أن نذكر كذلك المساعدة التي قدمتها الدولة للبنان بعد تحرير جنوبه حيث تكفلت الإمارات بالمساهمة في إزالة الألغام التي تركتها القوات "الإسرائيلية"في جنوب لبنان .كما يجدر بالذكر، على سبيل المثال لا الحصر، أنه تم، بناء على توجيهات الشيخ زايد، البدء بمشاريع في اليمن الشقيق تبلغ تكلفتها الإجمالية ٢٢مليون درهم، وذلك تنفيذا لبرنامج زايد الخير لحفر الآبار في بعض البلاد والمناطق التي تعاني من الجفاف وندرة المياه والتصحر في العالم العربي وافريقيا، وبما يسمح بحدوث انعكاسات ايجابية لحياة سكان تلك المناطق من الناحية الصحية والاجتماعية بتوفير المياه الصالحة للشرب والرعي مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العاملين في الزراعة وتربية

الحيوانات في هذه المناطق .وقد تم التنسيق مع الحكومة اليمنية لاختيار مناطق معينة في محافظة حضرموت لتنفيذ برنامج حفر الآبار فيها. كما تم العمل على انجاز مشروع مستشفى الأمومة والطفولة في العاصمة صنعاء من خلال المساعدات التي قدمتها لها الإمارات. وليس هذا سوى غيض من فيض، فالمساعدات التي تقدمها دولة الإمارات للمنكوبين في كافة أرجاء العالم أكثر من أن تحصى.

ومما يستوجب التوقف أكثر ربما مشروع إعادة بناء سد مأرب القديم في اليمن أيضا، فهو نموذج لنوع العمل الذي كان الشيخ الراحل يرى فيه عائدا كبيرا، ففي نيسان من العام ١٩٨٢ خصصت الدولة ٣ ملايين دولار أمريكي كمساعدة للمنكوبين الذين تضرروا من الفيضانات في اليمن، غير أن المساعدة الحقيقية جاءت في العام ١٩٨٤ حين تبرع الشيخ زايد نفسه بالأموال اللازمة لإعادة بناء سد مأرب، كما قام هو نفسه بوضع حجر الأساس للسد الذي ينهي خطر الفيضانات ويجدد خصوبة آلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة، وبعد انتهاء العمل فيه، قام بافتتاحه أيضا.

٨- عن مكانة دولة الإمارات

وبعد، فقد عرضنا لأبرز ملامح المرحلة التي عاشها زايد شخصا وحاكما وزعيما، ومن هذا كله نخلص إلى أن شخصية زايد بالمواصفات التي عرضنا كانت وراء ما حققته دولة الإمارات من إنجازات على الصعيد

المحلي، ومن مكانة على الصعيدين العربي والعالمي. فقد كانت المواقف المعتدلة لدولة الإمارات تجاه القضايا العربية والإقليمية وراء احترام العالم لهذه المواقف، وهي مواقف جاءت منطلقة من الفهم العميق لدى زايد لما يجري في العالم، ومن دعوته إلى الحوار بدلا من الصراع بين دول العالم. فهو الذي دعا إلى التعاون بين الدول قائلا إنه ما من دولة تستطيع أن "تعيش بمعزل عن الآخرين"، وهو الذي رأى " أن العلاقات الدولية هي أشبه ما تكون بشبكة من القنوات المتداخلة التي تتصل بعضها ببعض، فالشرق الأوسط والعالم العربي جزء من العالم، يتعايش معه ويتفاعل بما يحدث فيه سلبا وإيجابا، وكل ما يلحق به من ضرر من أي اتجاه لا بد وأن يؤثر على مناطق أخرى في العالم".

وتنعكس مكانة دولة الإمارات في العالم عبر معالم وظواهر عدة، أحد هذه المعالم يتمثل في كون الإمارات قد أضحت ملتقى مفضلا لأهم المؤتمرات والتجمعات التي تناقش قضايا دولية مهمة، كما جذبت البنية التحتية الطبيعية والمالية والتقنية والاتصالات في الدولة جموع المستثمرين الأجانب إلى مناطقها الحرة، وأضحت مقصدا سياحيا مهما. وقد تتجسد هذه المكانة في مدى الصدقية التي تتمتع بها الدولة أمام المجتمع الدولي بكل أطرافه، من دون انحياز إلى قوة ما، فقد اختارت الإمارات بتوجيهات زايد ومواقف سياسة عدم الانحياز وعدم التدخل في شؤون الآخر وفي خيارات الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك كله انطلاقا من مبادئ تجسد التسامح والاعتدال والعقلانية والتعامل مع المستجدات بوعي منفتح.

مراجع البحث:

١- بقوة الاتحاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٤، أبو ظبي.

٢- رحلتي مع زايد: حديث الذاكرة، سالم بن حم، تحرير وإشراف توفيق بن هلال، ط١، ١٩٩٩، دون دار نشر، أبو ظبي.

٣- الشيخ زايد: فلسفة حكم وانبعاث أمة، أحمد علي السخني، مكتبة الرائد العلمية، ط١، ١٩٩٨، عمان – الأردن.

٤- زايد وتأصيل البناء الحضاري: قراءة في خطاب الشيخ وفق ثنائية الذات والآخر، أحمد علي السخني، ط١، ٢٠٠٢، مؤسسة عمون للدراسات والنشر، عمان- الأردن.

٥- زايد والبناء الوطني، إعداد شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل السكسك، ط١، ١٩٩١، منشورات ديوان رئيس الدولة، أبو ظبي.

٦- الكلام العجب من حكيم العرب، جمع وإعداد عبد الله راشد أحمد المر الكعبي، ط١، ٢٠٠٣، أبو ظبي.

٧- دراسات في التراث الشعبي لمجتمع الإمارات، د. موزة غباش، ط١، ١٩٩٦، المركز الوطني للدراسات والنشر والطباعة والتوزيع، بيروت.

دور المنظمات الأهلية في تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

(تقرير مقدم إلى الشبكة العربية للمنظمات الأهلية)

* ابتداء نشير إلى أن المنظمات الأهلية في الإمارات تحمل اسم "الجمعيات ذات النفع العام" كما يطلق عليها في قانون الجمعيات الذي وضعته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكان دستور الدولة ١٩٧١، في ما يخص تأسيس هذه الجمعيات، قد نص على ضرورة "استيفاء الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد، من وضع للقوانين المساعدة على تنظيم مرحلة التنمية الأولى"، كما نص على "الارتفاع بمستوى خدمات الهيئات العاملة في الحقل الاجتماعي وتوجيهها لأفضل الوسائل لتحقيق أهدافها، ويؤكد الدستور أيضاً على " تنسيق كافة برامج الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الأجهزة المختلفة الحكومية والأهلية، وتشجيع دعم التطوع للخدمة الاجتماعية".

أما قانون الجمعيات، فيعرف الجمعية ذات النفع العام بأنها "كل جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة معينة أو غير معينة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بقصد تحقيق نشاط اجتماعي أو ديني أو ثقافي أو تربوي أو فني أو غير ذلك من الرعاية سواء كان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية، وتسعى في جميع ذلك إلى المشاركة في تلك الأعمال للصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي".

ونشير إلى أن عام ١٩٧١ كان علامة فارقة في تاريخ التطور السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كان إيذاناً بالانتقال من مرحلة القبيلة الى مرحلة الدولة الحديثة، وواكبت ذلك ثورة تنموية شملت كافة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت الدولة هي القائد

الأساسي الذي تولى القيام بكافة مهام هذه الثورة. وأفضت هذه الثورة إلى الانتقال من اقتصاد الندرة الى اقتصاد الوفرة، ومن مجتمع الكفاف الى دولة الرفاهية. لكن التطورات الاقتصادية والعالمية والإقليمية، وما واكبها من تراجع دور الدولة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وتبني معظم الدول لسياسات الخصخصة، وإعطاء الأولوية للمشروع الخاص، تؤكد كلها على تراجع فكرة دولة الرفاهية التي تستطيع أن تقدم لمواطنيها الخدمات والاحتياجات المختلفة بلا مقابل. كما تؤكد هذه الدلائل -في الوقت نفسه- على تراجع دور الدولة في عملية التنمية ذاتها. وفي هذا السياق برز الحديث عن دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية، ومدى قدرة هذه المؤسسات على ملء الفراغ الذي ترتب على تراجع دور الدولة في عملية التنمية.

لكن الدولة لا زالت تقدم لمواطنيها العديد من الخدمات، ولا زالت هي صاحبة الباع الأكبر في عملية التنمية. ومن ناحية أخرى، لا زالت مؤسسات المجتمع المدني، داخل الدولة، لم تصل بعد الى مرحلة الاستقلال الوجودي عن الدولة، بل إن هذه المؤسسات لا زالت تعتمد اعتماداً كلياً على الدعم الذي تقدمه الدولة.

ومن بين مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات، تأتي الجمعيات المهنية في المرتبة الثانية من حيث حضورها النسبي بالقياس الى الجمعيات الأخرى، حيث يبلغ عدد هذه الجمعيات (١٥) جمعية، بنسبة ١٤,٦% من إجمالي عدد الجمعيات الموجودة على مستوى الدولة. وتستحوذ إمارة

الشارقة على النسبة الغالبة من هذه الجمعيات، حيث يبلغ عدد الجمعيات المهنية في إمارة الشارقة (٧) جمعيات، بنسبة (٤٧%) من إجمالي عدد الجمعيات المهنية الموجودة على امتداد الدولة، هي: جمعية المعلمين، جمعية الحقوقيين، جمعية الإمارات للفنون التشكيلية، جمعية الاجتماعيين، اتحاد كتاب و أدباء الإمارات، جمعية التنسيق للجمعيات المهنية، وجمعية المسرحيين.

أما الجمعيات النسائية، التي يمكن اعتبارها جزءا من مؤسسات المجتمع المدني، فتحتل المرتبة الخامسة، من حيث حضورها النسبي بالقياس إلى الجمعيات الأخرى العاملة في نطاق المجتمع المدني. حيث يبلغ عدد هذه الجمعيات (٩) جمعيات، بنسبة ٨,٧% الى إجمالي عدد الجمعيات الموجودة في الدولة. لكن ثمة تبايناً ملحوظاً في توزيع هذه الجمعيات على إمارات الدولة، حيث توجد معظم الجمعيات النسائية في أبو ظبي و يبلغ نصيبها ٤ جمعيات، وتتوزع الجمعيات النسائية الأخرى (وعددها ٥ جمعيات) على دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة. وكان النصف الأول من السبعينات بمثابة الفترة الزمنية التي شهدت البداية القوية لتأسيس هذه الجمعيات. حيث شهد عام ١٩٧٤، إشهار ٤ جمعيات نسائية دفعة واحدة، كما شهد عام ١٩٧٥ إشهار جمعيتين؛ و توزع تاريخ إشهار باقي الجمعيات (وعددها ثلاث)، على سنوات ١٩٧٩، ١٩٩٥، ١٩٩٨.

وكان القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ خطوة تشريعية اتحادية شكلت مرجعية وسنداً لما تم إنشاؤه في الدولة من جمعيات نسائية

مثل (جمعية المرأة الظبيانية-فبراير ١٩٧٣)، (جمعية النهضة النسائية في أم القيوين ١٩٧٣)، (جمعية الاتحاد النسائية في الشارقة ١٩٧٣)، (جمعية أم المؤمنين النسائية في عجمان ١٩٧٤). وإذا أردنا أن نمايز بين هذه المؤسسات من منطلق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق / أو تعبر عن، مصالح فئات بعينها، مثل الجمعيات النسائية والجمعيات المهنية. فالجمعيات النسائية، تهتم أول ما تهتم بالتعبير عن مصالح المرأة والعمل على تحسين وضعها الاجتماعي والثقافي والمهني. أما الجمعيات المهنية، فتسعى إلى التعبير عن مصالح أعضاء المهنة الواحدة، والدفاع عن هذه المصالح.

النوع الثاني: مؤسسات تسعى إلى تحقيق أهداف إنسانية عامة، مثل الجمعيات الدينية وجمعيات الخدمات الإنسانية. فهذه المؤسسات تسعى إلى تحقيق أهداف إنسانية عامة، سواء كانت هذه الأهداف تسعى إلى "عمل الخير في جميع المجالات"، كما جاء في إعلان الجمعيات الدينية عن أهدافها، أو تسعى إلى مساعدة فئات بعينها، مثل (المعاقين، الأحداث، كبار السن) وهي الأهداف التي تقع على رأس أولويات الجمعيات الإنسانية.

النوع الثالث: المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أهداف ثقافية وفكرية بالمعنى الواسع.. سواء تحققت هذه الأهداف عبر المساهمة النوعية في

الحركة الثقافية للمجتمع، مثل (جمعيات المسارح و جمعيات الفنون الشعبية)، أو المساهمة العامة في تنشيط الحركة الثقافية للمجتمع مثل (جمعيات الخدمات الثقافية).

ويمكن أن نرصد في دولة الإمارات مجموعة من هذه المؤسسات، أبرزها:

١- الاتحاد النسائي العام (أبو ظبي)
٢- الجمعيات النسائية في الإمارات كلها و عددها ٧
٣- هناك ٧ مراكز للتنمية الاجتماعية الخاصة بالمرأة في الإمارات كلها
٤- أندية الفتيات بفروعها (في الشارقة)
٥- رابطة الأديبات (الشارقة)
٦- جمعية الإرشاد الاجتماعي (عجمان)
٧- رواق عوشة بنت حسين الثقافي (دبي)
٨- مركز الشيخ محمد بن خالد الديني الثقافي (العين).

وهذه مؤسسات تلعب، كما يبدو من أسمائها، أدواراً متميزة على صعيد الحياة الثقافية والاجتماعية. لكن دورها السياسي محدود جداً، إن لم يكن معدوماً، خصوصاً الدور السياسي المباشر. ويجدر الانتباه هنا إلى أن وجود المرأة في قيادة مؤسسة نسائية أو خيرية أو ثقافية في مجتمع الإمارات

له وجهان، فهو من ناحية بؤرة التحول الديمقراطي التي تتكثف فيها قوى تدفع للتفتح وأخرى تدفع للانغلاق والتقوقع.

مسيرة المرأة منذ البدايات

إن من إيجابيات التحول الديمقراطي الذي شهدته دولة الإمارات نشوء مؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في زيادة الوعي بأهمية التعليم، وحضور المرأة في مجالات التعليم. فقد شهدت الدولة تزايداً ملحوظاً في معدل التحاق الإناث بمراحل التعليم المختلفة. هذا بجانب تنامي فاعلية المرأة داخل مؤسسات المجتمع المدني، والذي يتضح بدوره في تزايد معدل مشاركة المرأة في الجمعيات النسائية بشكل خاص، وفي الحياة الثقافية بشكل عام.

وفي دولة الإمارات العربية حظي تعليم المرأة باهتمام كبير، كما أنه يلاقي قبولاً واسعاً. وقد تحققت للمرأة في مجال التعليم إنجازات عديدة، فقد حرصت الدولة في الفترة التنموية الأولى على إعطاء دفعة قوية للتعليم، كما قامت السياسة التعليمية على مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث كما توضح الإحصاءات المتاحة عن عدد الطلاب في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

غير أن ثمة مشكلة في ما يتعلق بدراسة وضع المرأة في التعليم المهني والتقني، حيث إننا نجد أن التحاق المرأة بهذا المجال التربوي يتميز بعدم

المساواة التي تعود أسبابها الى عوامل متعددة أهمها النظام التعليمي وعدم ملائمته لمتطلبات الفتاة، والعامل الثاني هو العادات وصرامة اتجاهاتها نحو تعليم وعمل المرأة.

وفي ما يخص المرأة وأنشطتها واهتماماتها وتطور أحوالها، ثمة أشكال من الجمعيات والأندية التي ترعى شؤونها، منها الثقافي ومنها الاجتماعي، وسوف يركز التقرير على الجمعيات ذات التوجه النسائي، حيث الحضور النسوي هو الطابع الذي يطبع نشاط هذه المؤسسات. فمن أندية الفتيات إلى رابطة الأديبات، ومن الجمعيات النسائية إلى مراكز التنمية الاجتماعية، يمكن أن نرصد عدداً من المؤسسات النسوية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تلعب دوراً في تمكين المرأة، وعلى رأس هذه المؤسسات يقف الاتحاد النسائي العام.

نبدأ بالجمعيات النسائية التي تعتبر الإطار الذي تصب فيه طاقات المرأة في دولة الإمارات لتأطير جهودها في سبيل الخدمة المجتمعية للمرأة وفي مجال تعزيز مكانتها الاجتماعية، أما مراكز التنمية الاجتماعية فهي الإطار الرسمي الذي تسعى الدولة من خلاله إلى تأهيل المرأة للمشاركة في عملية التنمية، وذلك من خلال الإرشاد والتوجيه الاجتماعي ومحو أمية المرأة، وقد أنشئ أول مركز تنمية في الإمارات العام ١٩٧٥ في أبو ظبي، ثم تبعته المراكز في الإمارات الأخرى.

بالنسبة الى الجمعيات النسائية فهي تقوم بأنشطة تتعلق بتنمية وتطوير المرأة الإماراتية. ويتم هذا عن طريق المحاضرات والمؤتمرات: محلية ودولية، كلها تهدف الى توعية المرأة، خاصة في حقل محو الأمية، وتطوير المذاهب وتحفيظ القرآن ونشر الوعي المهني والدفاعَ عن حقوق المرأة الاجتماعية.. فضلاً عن المشاركة في المناسباتِ الوطنية والعربية والدولية.

أما بخصوص مراكز التنمية الاجتماعية للمرأة، التي تشرف عليها وزارة العمل والشئون الاجتماعية، فهي مؤسسات أكثر تخصصاً في مجال تنمية المرأة الحضرية والريفية. وهي أساساً معنية بتطوير الأشغال اليدوية والصناعات التقليدية بالنسبة للمرأة، وتنظيم هذه الأنشطة في شكل أسواق خيرية محلية ودولية. ويصب هذا كله في سبيل تحقيق أهداف إحياء التراث الشعبي لدولة الإمارات. وأخيراً، تقوم هذه المراكز بمشروعات محو الأمية بأشكالها المختلفة، والنهوض بالمرأة عموماً.

أما أندية الفتيات في الشارقة، فلها فروع عديدة في ضواحي الشارقة. وهي المؤسسات الاجتماعية الثقافية الرائدة في المجتمع الإماراتي. إنها متخصصة في الأنشطة الترفيهية للمرأة والطفل والأسرة عموماً. ويصاحب ذلك كله نشاط ثقافي يهدف الى نشر الوعي الثقافي ومحاربة الظواهر السلبية المرتبطة والمتمخضة عن التغيرات الاجتماعية السريعة لدولة الإمارات.

وهناك رابطة الأديبات، وهي مؤسسة حديثة نسبياً، تهدف الى تنظيم أعمال الكاتبات والشاعرات الشعبيات وغيرهن. وهي تسهم في تمكين الكاتبات من نشر إنتاجهن الأدبي، كما أنها تعقد ندوات وملتقيات ثقافية على المستويين المحلي والخليجي.

أما جمعية الإرشاد في عجمان فهي مؤسسة معنية كذلك بنشر الوعي الثقافي و الإسلامي بشكل خاص للمرأة في عجمان. ولتلبية هذا الهدف، تنهض بمجموعة كبيرة من النشاطات خلال العام تتوزع بين المحاضرة والأمسيات والمعارض والجلسات الثقافية والدينية.

وفي ما يتعلق بتجربة رواق عوشة بنت حسين الثقافي الذي تأسس في عام ١٩٩٢، وقيادته الثقافية، فهي تعتبر تجربة فريدة. إذ يتبنى الرواق فكرة جديدة هي تخليد ذكرى امرأة (عوشة بنت حسين). ويحاول من خلالها تجسيد قيم الأمومة في مجتمع الإمارات، ويستحث الأجيال على المحافظة على هذه القيم. كما يعيد بذلك أواصر القربى بين الأحياء والأموات، خاصة الأموات الذين كانوا من ذوي العطاء التربوي المتميز لهذا المجتمع. وتأتي نشاطاته الثقافية والخيرية وجوائزه محققة لتلك الأهداف. إذ تتمثل هذه النشاطات الثقافية في التركيز على القضايا الفكرية والثقافية العامة دون اعتبار للفروق أو تمييز بين النساء والرجال. وللرواق كذلك مجموعة من الأنشطة التعليمية والتثقيفية والدورات التدريبية وتأليف الكتب ونشرها. إن محاولة فهم أسس المبادرة هذه واتخاذها نموذجاً مجتمعياً يساعد على فهم كيفية تكون الواقع الاجتماعي وتفتحه من جهة، كما يساعد في

عملية إعادة بنائه reconstruction من جهة أخرى، مستهدين بمبادئ فاعلة تدعمها التجربة الحية في المجتمع الإماراتي، أمـــلا في إمكانيـــة نجاحهـــا في المستقبل على مستوى المجتمع كله.

الاتحاد النسائي العام

كان عام ١٩٧٥ بدء انطلاقة الاتحاد النسائي العام برئاسة قرينـــة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الـــتي قـــادت نشاطاته وبدأت عام ١٩٧٦ بالانضمام إلى الاتحاد النسائي العربي. وقد ضم الاتحاد النسائي العام في عضويته الجمعيات النسائية المؤسسة له وهي:

- جمعية نهضة المرأة الظبيانية، ومقرها أبو ظبي، ولها أكثر من تسعة فروع.
- جمعية الاتحاد النسائية ومقرها الشارقة.
- جمعية النهضة النسائية ومقرها دبي
- الجمعية النسائية في أم القيوين.
- جمعية نهضة المرأة النسائية ومقرها رأس الخيمة.

ولقد كانت أهداف الاتحاد والجمعيات جلية منذ البدايـــة، ومـــن أهمها:

١- تشجيع الجمعيات النسائية الأعضاء لمزيد من التعاون والتنسيق بين نشاطاتها، وتقييم طاقاتها المادية والتنفيذية، تمهيداً لإمدادها

بما تحتاج إليه من خبرات أو مخططات، أو عون فني أو مالي لتتمكن من تحقيق أهدافها وأهداف الاتحاد.

٢- تأليف لجان نشاط نسوي على مستوى الاتحاد، وتوفير عدد من الخبيرات المتفرغات لمساعدة الجمعيات الأعضاء على النهوض بالأنشطة النسوية بكافة أنواعها، الدينية والثقافية والاجتماعية والصحية والفنية والرياضية.

٣- التعاون مع أجهزة الدولة المختلفة خاصة وزارات التربية والتعليم، والعمل والشؤون الاجتماعية، والعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والإعلام والثقافة، بما يعود على القطاع النسوي في البلاد بالنفع العام.

٤- تنظيم اتصال مستمر ودوري بالمؤسسات النسائية العربية، وتمثيل الجمعيات الأعضاء في المؤتمرات واللقاءات النسوية العربية والدولية، المنسجمة مع طبيعية الاتحاد وأهدافه.

٥- إقامة المعارض والأسواق في الدولة في حدود القوانين المعمول بها، وبعد الاتفاق مع السلطات المختصة.

٦- فض المنازعات التي تقوم بين الجمعيات الأعضاء في الاتحاد، بناء على طلب أطراف النزاع.

٧- إصدار نشرة دورية، تشمل الأبحاث والدراسات والإحصاءات المتعلقة بالنشاط النسوي في الجمعيات المختلفة.

٨- إبداء الرأي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بهيكلة كل جمعية نسائية جديدة تنشأ في الدولة قبل الترخيص لها.

وكان في صميم أهداف الاتحاد النهوض بالمرأة الإماراتية ثقافياً واجتماعياً، ومعاونتها على الأخذ بأسباب النماء الشخصي والاجتماعي، لتكون قادرة على المشاركة في النهضة الوطنية والعربية، وبما يتناسب مع طبيعتها، مستهدية في ذلك بالقيم والتقاليد العربية والإسلامية. ولذلك كان لابد من أن يشمل النشاط النسوي كافة الإمارات لدعم النهضة الوطنية، والمساهمة في إنجاحها عن طريق تحمل المرأة لمسؤولياتها وأداء المهام التي تلائمها باعتبارها أختاً وزوجة وعضواً فعالاً ومؤثراً في المجتمع.

وترافق ذلك مع مد جسور التعاون بين الاتحاد والاتحادات النسائية الأخرى في دول مجلس التعاون والدول العربية، في الوقت الذي تواصلت فيه جهود دعم نشاطات الهيئات النسائية في الدولة.

الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية

ومن إسهامات الاتحاد النسائي المهمة وضعه "الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة"، التي دشّنتها قرينة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام في احتفال كبير يوم ١١ ديسمبر ٢٠٠٢ وأعلنت بدء العمل بها. وقد شارك في إعدادها الاتحاد النسائي العام وفرق وطنية من كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدولة وخبراء من منظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويجسّد إعداد وإنجاز هذه الإستراتيجية، كما قالت سموها، حرص القيادة السياسية

على دعم السياسات والبرامج التخطيطية الهادفة إلى النهوض بالأسرة على وجه العموم وبالمرأة على وجه الخصوص. إذ إن هذه الإستراتيجية مثلت نقلة نوعية ومرحلة جديدة للنهضة النسائية في دولة الإمارات أكثر طموحاً وتطلعاً لمواكبة الألفية الجديدة بعزيمة قوية وآليات عمل فاعلة.

فقد أوضحت الإستراتيجية الأهداف الوطنية المرجوة ووضعت الآليات اللازمة لتنفيذها بما يعزز دور المرأة ومشاركتها الإيجابية في جميع ميادين الحياة وتأصيل دورها في التنمية، فهي ترتكز على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة وما ورد فيه من بنود ومواد تتضمن حقوقاً عديدة للمرأة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهدف إلى دعم خيوط النسيج الاجتماعي للإبقاء على قوة وترابط العلاقات الاجتماعية في كافة المجالات عامة وفي المجال الأسري على نحو خاص، وتحقيق المزيد من المنجزات خاصة في المجالات الاقتصادية للإبقاء على الزيادة في معدلات الإنتاجية وذلك عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية ودعم العملية التعليمية بمجالاتها المختلفة بما يؤدي إلى الاستثمار الفعال للموارد البشرية، والحفاظ على الهوية المجتمعية من خلال التأكيد على التمسك بمضامين الثقافة العربية الإسلامية والحفاظ على معالمها فكراً وعملاً وتطبيقاً.

وتلخص مجالات الإستراتيجية الوطنية في ثمانية محاور رئيسة وهي: المرأة والتعليم، المرأة والاقتصاد، المرأة والعمل الاجتماعي، المرأة والإعلام، المرأة والتشريعات، المرأة واتخاذ القرار، المرأة والبيئة، والمرأة والصحة.

مجالات الاهتمام الحاسمة

في مجال التعليم وضعت الإستراتيجية لها أربعة أهداف أساسية، وآليات تنفيذها، وهذه الأهداف هي: أولاً تشجيع المرأة على الالتحاق بالتخصصات المهنية والفنية المختلفة والهندسة والزراعة والصناعة، على المستويين الثانوي والجامعي، والطب والصيدلة والهندسة والتمريض والحاسب الآلي وتقنيات المعلومات على المستوى الجامعي، وتأهيلها لزيادة مشاركتها في مختلف القطاعات الاقتصادية، العامة والخاصة، ثانيا تفعيل الدور المعرفي للمرأة في المحافظة على البيئة وحمايتها والاستفادة من مصادرها، ثالثا دعم نظام تعليم الكبار وتفعيل مخرجاته، ورابعا تمكين المؤسسات التعليمية للمرأة من تحقيق المشاركة الاجتماعية الفاعلة.

وفي مجال الاقتصاد وضعت الإستراتيجية نصب عينيها ستة أهداف هي: أولا دعم تطوير القدرات المهنية للمرأة الإماراتية وحفزها لدراسة التخصصات العلمية لمقابلة متطلبات سوق العمل والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني للدولة، ثانيا إتاحة الفرص الاستثمارية للمرأة لتمكينها من دعم الأنشطة التنموية المختلفة والمشاركة في فعاليات الجمعيات ذات النفع العام، وثالثا تفعيل دور سيدات الأعمال في الدولة وتعزيز الروابط الجماعية والثنائية بينهن وبين مجتمعات سيدات الأعمال خليجيا وعربيا ودوليا، ورابعا توفير قاعدة معلومات متكاملة عن المرأة المواطنة وفرص العمل المتاحة لها في مختلف القطاعات، وخامسا توعية المرأة بضرورة ترشيد الاستهلاك

للاقتصاد الوطني ولميزانية الأسرة، وسادسا العمل على زيادة مساهمة المرأة في برنامج التوطين في القطاعين الحكومي والخاص.

وفي المجال الاجتماعي اهتمت الإستراتيجية بتحقيق أهداف أربعة تتعلق بوضع المرأة والأسرة، وأول هذه الأهداف رعاية النظام الأسري وترسيخ كيانه ومقومات استقراره، وثانيا تلبية احتياجات المرأة لأداء دورها في تربية الأطفال ورعايتهم، وثالثا تعزيز مشاركة المرأة في بناء المجتمع، وأخيرا تفعيل دور المرأة.

وعلى صعيد الإعلام حددت الإستراتيجية أربعة أهداف تبدأ من التوعية الفكرية والثقافية للمرأة والمجتمع، وثانيا توظيف وسائل الإعلام المختلفة لتحقيق الأهداف الرامية لتحسين مكانة المرأة وتفعيل أدوارها، وثالثا التنمية الإبداعية للمرأة في المجالات الأدبية والفنية والفكرية، ورابعا زيادة مشاركة المرأة في المجالات الإعلامية.

وبخصوص التشريعات أكدت الإستراتيجية على ضرورة تحقيق المكاسب التشريعية التي تعطي للمرأة مكانتها المناسبة وتسهم في إعادة التوازن الحقيقي للمجتمع، وضرورة توعية المرأة بالقوانين والتشريعات المحلية والاتحادية، ودعم حقوق المرأة المقررة لها في الشريعة الإسلامية وفي دستور الدولة وتشريعاتها، وأخيرا توسيع أفق حقوق المرأة لتتجاوز الدائرة الإقليمية إلى الدائرة الدولية.

وفي مجال اتخاذ القرار والمجال السياسي تضع الاستراتيجية ثلاثة أهداف وتضع آليات لتحقيقها وهي أولا تشخيص وضع المرأة الإماراتية في مراكز صنع القرار، وثانيا تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية وشغل المناصب القيادية، والعمل على تنمية المهارات القيادية للمرأة الإماراتية العاملة. وعلى صعيد تحقيق الهدف الثاني المتمثل في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية وشغل المناصب القيادية نجد مجموعة من آليات التنفيذ هي: أولا إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تحد من مساهمة المرأة في العمل السياسي، وثانيا تأهيل المرأة الإماراتية للمشاركة الإيجابية الفاعلة في ممارسة الأدوار القيادية وصنع القرار على مستوى المدارس والجامعات وجمعيات النفع العام، وفتح باب المشاركة ورفع نسبة عضوية المرأة في اللجان العليا ومجالس الإدارة العليا وغيرها، ومنح المرأة فرصة الترقي للمناصب القيادية ومساواتها بالرجل خاصة في ظل توفر عناصر الكفاءة والمهارة والقدرات الشخصية لمرأة، وتوعية الرجال بالدور القيادي للمرأة ومقدرتها في اتخاذ وصنع القرار، وأخيرا إعداد مشروع لزيادة عدد النساء بين صانعي القرار والمخططين والمستشارين الفنيين في مجال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وفي مجال البيئة حددت الإستراتيجية أربعة أهداف شملت أولا تعزيز القيم والاتجاهات ودعم الممارسات الهادفة إلى رفع مستوى أداء المرأة في مجال صحة البيئة وحمايتها والحفاظ عليها، وثانيا إدخال البعد البيئي في المناهج الدراسية وسياسة التعليم، وثالثا تنمية مهارات المرأة في إدارة النظام

البيئي ومراقبة تدهور عناصر البيئة، وأخيرا إبراز دور المرأة في الحفاظ على عناصر البيئة الاجتماعية والثقافية.

وأخيرا، وفي مجال المرأة والصحة وضعت الإستراتيجية نصب عينيها ستة أهداف وهي: الحفاظ على صحة المرأة وحمايتها، النهوض بصحة الفتيات، دعم مبادرة المستشفيات الصديقة للطفل، ورفع مستوى التوعية الصحية، والوقاية من الأمراض الوراثية، وتشجيع وتأهيل الكوادر النسائية المواطنة للمشاركة في المجالات الصحية المختلفة.

مشكلات المرأة العاملة

إن إشكالية عمل المرأة في دولة الإمارات تأخذ أبعاداً مختلفة، إذ ما زالت المرأة رهينة القيم و العادات و التقاليد المعطلة لحركتها، و ما زالت معوقات كثيرة أمامها للمساهمة في النشاط الاقتصادي، فهنالك عوامل مختلفة واجهت المرأة في جميع الإمارات للعمل و المساهمة في التنمية، و ترتبط هذه العوامل بالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي للمجتمع، أو على الصعيد الأيديولوجي الثقافي الذي يعتبر أكثر أهمية لأنه يحكم المجتمع..

في بدايات تشكل دولة الاتحاد كنا نلاحظ أنه رغم ارتفاع نسبة الإناث في القوة العاملة بالإمارات، إلا أنها تنحصر أغلبها في قطاعات محددة لا تستطيع المرأة الخروج عنها، كالقطاع الخدمي (التدريس والتمريض).

وأمام ذلك تقف الكثير من المعوقات أهمها: سيادة النظرة للمرأة بأنها ذات قدرات معينة لا تتلاءم إلا مع العمل في المجالين المذكورين، بالإضافة الى رفض المجتمع لظاهرة الاختلاط بين النساء والرجال في المهن الأخرى.

كما نلحظ أن المساحة التي تشغلها المرأة تتسع تماماً على أدنى درجات السلم الوظيفي، و تضيق عند أعلى درجاته (وذلك لانفراد الرجال بأعلى درجات السلم الوظيفي وصولاً الى هرمه)، ما يمكننا من القول إن المرأة تحتل عدداً كمياً من الوظائف، بينما يحتل الرجال عدداً نوعياً من الوظائف يتفوق على ما تحتله النساء كيفياً و تأثيرياً.. من هنا تبدو القوة العاملة للمرأة أدنى تأثيراً في الحياة العامة، وبما يتناسب عكسياً لا طردياً مع نسبة عددها لعدد السكان ونسبة عددها لنسبة عدد الخريجين.

فهناك من القيم ما يقف عائقاً أمام انتشار المرأة عبر المجالات التنموية الأخرى.. وأهم تلك القيم أن المرأة المختلطة بالرجال لن تتاح لها فرصة الزواج إذ تكون قد كشفت وجهها للآخرين و بالتالي لا يمكن القبول بها طالما استبيح الوجه. كما تسود قيمة المحافظة على جمال الوجه، و مدى ما يمثله الجمال من كتر تعيش عليه هذه المرأة مرضية غرورها، ومحققة درجات الإعجاب العليا لها من قبل الرجال، وبالتالي فالعمل المضني يؤثر على جمال البشرة.. ولطالما كان هناك البديل في العامل أو العاملة الوافدة، فلتحافظ امرأة الإمارات على جمالها و حيويتها.. وبذلك فقد اكتسبت المرأة حق التعليم و اكتسبت حق العمل و لكن بشروط و أوضاع تقلل من الحريات في مجالات العمل و من قوة تأثيرها بعملها في مجتمعها.

وفيما يتصل بمساهمة الإناث في قوة العمل، تشير البيانات الى ضآلة هذه المساهمة. فعلى الرغم من أن الإناث يشكلن (٤٠%) من جملة السكان بين عامي (١٩٨٠-١٩٩٠)، إلا أنهن لا يشكلن سوى (٣,٤%) من جملة قوة العمل (١٩٨٠)، ارتفعت الى (٦%) تقريباً عام ١٩٨٥، ثم وصلت الى حوالي (١١,٤) عام ١٩٩٠. وهي نسبة ما زالت غير مرضية نظراً للظروف الاجتماعية-الثقافية المتعلقة بمجالات عمل المرأة.

لقد حققت المرأة الإماراتية تقدما واضحا في حقل التعليم، وهناك تقدم ملحوظ في مستوى تحصيلها العلمي بدءاً بمحو الأمية، مروراً بالتعليم المتوسط، فالتعليم الجامعي؛ حيث يفوق عدد الطالبات في جامعة الإمارات عدد الطلاب بنسبة ثلاثة إلى واحد، وانتهاء بارتفاع نسبة اللواتي أكملن الدراسات العليا وحصلن على شهادات الماجستير والدكتوراه. وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا التراكم في التحصيل العلمي إلى حضور المرأة الإماراتية في مختلف ميادين العمل مثل التعليم والصحة والبلدية وتخطيط المدن والمصارف ومختلف الدوائر الحكومية الأخرى، إضافة إلى حضورها في مجال القطاع الخاص، ووجودها المميز في سلكي الجيش والشرطة، وارتفاع عدد الإماراتيات العاملات في السلك الدبلوماسي إلى أكثر من عشرين امرأة وفتاة إماراتية.

ويمكن القول إن دولة الإمارات وحكومتها باتتا في حاجة إلى مواكبة الوجود الفعلي للمرأة على الصعد العلمية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بمزيد من أشكال التمكين ومظاهره، أكثر من حاجتها إلى تحسين

صورة مشاركة المرأة في المجتمع وإعطاء الانطباعات التحديثية، بمنحها أدواراً أو مناصب شكلية، لا تتناسب مع إسهامها الفعلي. فقد قفز حجم مشاركة المرأة الإماراتية في قوة العمل المواطنة بالدولة من ٩,٦ بالمئة عام ١٩٨٦ إلى ٢٢,٤ بالمئة في العام ٢٠٠٤. كما أنه بات لنساء الإمارات منذ أيار/مايو ٢٠٠٣ مجلس لسيدات الأعمال، تديره عضوات إماراتيات، ويصل حجم الاستثمار المادي فيه إلى ١٢,٥ مليار درهم.

ولا شك أن توافر الإرادة السياسية، في أعلى مستويات القيادة بالدولة، نحو تحسين شروط مشاركة المرأة وتعزيز أوضاعها وتمكينها، كان له أثر بالغ في تحقيق هذا التقدم؛ إذ منحت تلك الإرادة الشرعية والحماية والرعاية لكل الخطوات التي قطعت في هذا المضمار.

إن النجاح الذي حققته المرأة الإماراتية في معترك الحياة العملية حتى الآن لا يعني أنه لم تواجهها عقبات في سبيل إدراكه، إذ كان هناك كثير من المعوقات التي استطاعت أن تتغلب عليها في أكثر من مرحلة، كما أن هناك بعض المتاعب والمعوقات التي ما تزال حاضرة في وجه المرأة الإماراتية، وفي مقدمة تلك المتاعب الوضع الاجتماعي الذي تنتمي إليه المرأة، والعقلية المتعصبة التي تهيمن على بعض من أصحاب ومديري المؤسسات وتتحكم في قراراتها، والصعوبات المتعلقة بطبيعة بعض الأعمال وبيئاتها.

ويضاف إلى ذلك موضوع العنوسة الشائك، وارتباطه بانخراط الفتاة الإماراتية في التحصيل العلمي، وهو أمر يجعل الفتاة الإماراتية قلقة على مستقبلها الاجتماعي. إن عدداً من تلك المعوقات التي تواجه تأهيل المرأة الإماراتية وتمكينها لا يمكن مواجهته دون نشاط مجتمعي متكامل، وبالأحرى لا يمكن التعويل على المؤسسات الحكومية وحدها في هذا الإطار، إذ أن طبيعة تلك المشكلات وحساسيتها وأبعادها الاجتماعية والثقافية تعطي المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة فرصة أفضل للتعاطي معها.

وهكذا نجد أن المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحضر في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وتشغل مختلف المهن وتتقاضى نفس الأجر مع الرجل في حالة تساوي الوظيفة ونوع العمل. وقد تضمنت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات عدة أهداف من أهمها تشجيع مشاركة المرأة في قوة العمل. و على الرغم من عدم وجود أي خطة للمرأة بالنسبة لمجالات العمل، إلا أن معظم العاملات يتركزن في مجال التدريس والتمريض. و تبلغ نسبة العاملات أقل من ٥٠% في المجالات الأخرى.

المشاركة السياسية والمناصب

مشاركة المرأة في المجال السياسي، فهي تكاد تكون معدومة، حيث تغيب المرأة عن مراكز اتخاذ القرار السياسي. والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة ليست وقفاً على دولة الإمارات وحدها، بل تكاد تكون ظاهرة

شائعة في البلدان العربية على وجه الإجمال. فهل تستطيع المرأة عموماً، والإماراتية خصوصاً، أن تكون حاضرة في المجال الاقتصادي والسياسي مثلما هي حاضرة في المجال الثقافي؟

هناك معوقات حالت دون أن تساهم المرأة مساهمة متساوية مع الرجل في التنمية في دولة الإمارات. فما هي هذه المعوقات؟

نجزم، منذ البداية، أن هذه المعوقات هي من نواتج ظهور النفط وآثاره في مجتمع الإمارات، ففي حين كان لهذا النفط أثر إيجابي، إلا أنه في تغييره الأنساق الاجتماعية والثقافية وقف حائلاً دون التنمية المنشودة. ومما يوضح هذا الأمر، تنافر دور الفرد مع موقعه التنظيمي وتغريب أدوار المرأة في التنمية التنظيمية والإدارية التي تطلبتها التنظيمات الرسمية كالوزارات والدوائر لتشغل المناصب فيها، حيث لم تكن بالكفاءة العلمية والتدريبية المطلوبة، وبالتالي سادت العلاقة القرابية والقبلية في مجالات التوظيف. ولقد دخلت المرأة سوق العمل في هذه التنظيمات الرسمية الحديثة، خصوصاً تلك التي بحاجة إلى نساء متدربات على الأعمال التقنية والإدارية والفنية والتربوية والصحية والعلاجية والقضائية والعلمية، وكان دخول المرأة الإماراتية إلى هذه القطاعات من دون خبرة ودراية، وما كان لديها فقط هو الرغبة في العمل والاستعداد الفطري لاكتساب الخبرات، وبالتالي نجد أن غربة النظام الاقتصادي وعدم ملائمته النظام الاجتماعي في دولة الإمارات ساهم في الوقت نفسه في خلق دور مغترب للمرأة في عملية التنمية، في حين كان دورها نشطاً وفاعلاً في الحياة الاقتصادية والتجارية والزراعية

والأسرية قبل ظهور النفط في مجتمع الإمارات، وهذا التعطيل في أدوار المرأة يعني تعويق نصف المجتمع عن المساهمة في التنمية الحديثة، أي نصف التنمية الوطنية جمّد دور المرأة ومسئوليتها فأصبح دورها هامشياً.

ومنذ قيام حكومة الاتحاد، حتى شهر نوفمبر ٢٠٠٤، ظلت الحكومات المتعاقبة تخلو من أي حضور نسائي في مجلس الوزراء، أو في المقاعد الأربعين للمجلس الوطني (البرلمان) الذي يجري تعيين أعضائه. وكان هناك استثناء وحيد في إمارة الشارقة، حيث تم تعيين ٥ نساء في المجلس الاستشاري للعام ٢٠٠١، وكانت هناك سيدتان في المجلس التنفيذي للعام ٢٠٠٢.

وفي شهر نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٤، حظيت المرأة بمنصب وزيرة في التغيير الوزاري الأخير، حيث جرى تعيين د. لبنى القاسمي وزيرة للاقتصاد والتخطيط. وبشكل عام يمكن الإشارة إلى أن هناك الكثير من النساء في مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة الرسمية والأهلية، وفي مجالات عدة.

وكان قد سبق تعيين الوزيرة القاسمي مشاورات وأحاديث ومداولات عن اتجاه لتعيين امرأة ضمن التشكيل الحكومي تكون مسؤولة عن شؤون المرأة وتحت مسمى وزيرة دولة لشؤون المرأة. كما تحدثت الدوائر النسائية عن ضرورة أن تتولى المرأة الإماراتية أية حقيبة وزارية بما في ذلك الحقائب التي تبدو في نظر البعض غير مناسبة للمرأة. والرأي الأصوب

هنا أن مشاركة المرأة يجب ألا تكون مشاركة شكلية، بل أساسية، وقد لا تقتصر على وزارة واحدة، بل أكثر من حقيبة وزارية، وبما يتناسب مع التقدم الذي حققته المرأة في الإمارات. وتعتبر كثيرات من الناشطات أن وجود المرأة الإماراتية في المجلس الوطني بات ضرورة حيوية في ظل توافر عوامل الإرادة السياسية، والتفهم الاجتماعي، واستعداد تلك المرأة الواضح للنهوض بأعباء العمل الوطني، والنجاحات الملموسة التي حققتها في ميادين شتى، والمناخ الإقليمي المشجع.

وعلى هذا الصعيد، نجد إشارات الى أن تفاعل المرأة الإماراتية مع المؤسسة البرلمانية تدرجت في عدة مراحل، حيث كانت بعض القيادات النسائية وأعضاء الاتحاد يحضرن جلسات المجلس الوطني كمستمعات وفي مقاعد المتفرجين، ثم تطورت هذه التجربة عندما شارك الاتحاد النسائي العام بورقة عمل مهمة قدمها للمجلس الوطني عند مناقشة مشروع قانون خاص برعاية الأمومة والطفولة، ونجح الاتحاد النسائي من خلال هذه الورقة في تعديل القانون الذي كان يناقشه المجلس في ذلك الوقت، حيث نص على ان تكون إجازة الأمومة للموظفة العاملة ستة أشهر بدلاً من شهر ونصف كما جاء في مشروع النص الأصلي.

ويتوقع ان تكون مشاركة المرأة في مشروع قانون الأحوال الشخصية المحال الى المجلس الوطني مشاركة فعالة. فكثر هن اللواتي يقلن "نحن لا نريد ان نعمل كمجموعة ضغط من خارج المجلس، ولكننا نريد إسماع وجهة نظر المرأة في القضايا التي تخصه"، أو يعبرن بالقول إن الرعاية

التي كانت تحظى بها الحركة النسائية من المغفور له الشيخ زايد، والمتابعة والقيادة الميدانية لهذه الحركة من قبل الشيخة فاطمة بنت مبارك تجعل لوجهة النظر التي يتقدم بها الاتحاد النسائي قيمة أدبية لا يمكن تجاهلها. وترى كثيرات أن تفاعل الاتحاد النسائي مع المجلس الوطني الاتحادي عن بعد ليس بديلا لحق المرأة الإماراتية في عضوية المجلس، بل ان هذا التفاعل يزيل الحاجز النفسي والاجتماعي الذي منع جلوس المرأة تحت قبة البرلمان حتى الآن. وتجدر الإشارة الى ان هناك مطالبات بإشراك المرأة في عضوية المجلس الوطني منذ ما يزيد عن خمس سنوات.

بصورة عامة يمكن القول بأن مشاركة المرأة في جهود التنمية من خلال إسهاماتها الاقتصادية المتنوعة وشغلها لمختلف الوظائف في شتى القطاعات في الدولة، يشهد ازدياداً مستمراً، وذلك لازدياد الوعي العام بأهمية مشاركة المرأة وبضرورة إطلاق قدراتها والاستفادة من إمكانياتها. وعندما ندرك أن تلك النسب الضئيلة لمشاركة المرأة الإماراتية كانت في الأعوام السابقة وفي البدايات الأولى جداً للاتحاد، نوقن تماماً أن ما يمكن رصده الآن فعلياً من مشاركات المرأة يزيد بكثير عما سبق.

أخيراً يمكن القول بأن الأدوار والفرص المتاحة للمرأة في تنمية مجتمع الإمارات قد تكون عديدة ومتنوعة، ولكن مساهمتها الفعلية فيها تتراجع باستمرار.. فالمرأة الإماراتية تعيش حالة من الصراع بين الرغبة في تحقيق أدوار عالية، وبين عدد من المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيقها أدوارها، أو تأكيدها ذاتها، الأمر الذي يؤثر، في نهاية الأمر،

في مكتسباتها ووضعها على خريطة المكانة الاجتماعية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة، فتعود لتعيش في دائرة الظل، ما عدا بعض الرائدات من فتيات ونساء الإمارات اللاتي استطعن المواءمة بين الحلم والواقع، بين الطموح ومصداقية التحقيق.

مراجع البحث

١- ندوة "المرأة والمشاركة السياسية"، إصدار معهد الإمارات الدبلوماسي، سلسلة "ندوات ومؤتمرات" ط١، ٢٠٠٤.

٢- كتاب "المرأة وقضايا المجتمع"، ص ٢٦٣، عن ترجمة الدكتورة هناء الجوهري لفصل من كتاب: Marilee Karl : Women and Decision Marking. United Nation. Non – govermentalLiaion Service.

٣- (سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث).

٤- راجع: د. سهير لطفي علي، "دراسة سوسيولوجية لدور المرأة في عملية التنمية المجتمعية في العالم النامي مع إشارة خاصة لمصر"، في "المرأة و التنمية في الثمانينات: بحوث و دراسات، المجلد الأول، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج و الجزيرة العربية (٢٨-٣١) مارس ١٩٨١"، أشرف على الإعداد وإعادة النشر د. يحيى فايز الحداد، (الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية: الكويت، ١٩٨٢)، ص ص٤-٧).

٥- راجع: د. موزة غباش " أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الإمارات العربية المتحدة"، (مجلة شئون اجتماعية، العدد ١٨، ١٩٨٨)، ص١٣٧ .

٦- راجع: هنري عزام " المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة و دورها في عملية التنمية"، في: المرأة و دورها

في حركة الوحدة العربية، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ابريل ١٩٨٢، ص٢٦٥).

٧- عن كتاب د. حسن كريّم: تعزيز تمثيل المرأة في المجالس المحلية واقتراح تطبيق الكوتا في لبنان).

٨- راجع: د. عواطف عبد الرحمن وآخرون، "المرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر"، (العربي للنشر والتوزيع: القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩)،ص٧، وص٢٩.

٩- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، أغسطس ٢٠٠٢، ص ص١٤٧-١٤٨).

١٠-د. علي خليفة الكواري، إعداد وتحرير: "الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية"، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، أغسطس ٢٠٠٢، ص٥٧-٥٢).

١١-راجع: عزيزة البسام، المرأة البحرينية واقع وتطلعات نحو مؤتمر بكين، في: المرأة العربية الوضع القانوني والاجتماعي، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان ١٩٩٦ ص ٧٤).

١٢-(راجع: يحي الجمل، "الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات"، في: "التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص٥٨٧).

١٣-(د. موزة غباش، "دراسات في التراث الشعبي لمجتمع الإمارات"، المركز الوطني للدراسات والنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦، ص ص٩٣-٩٤).

١٤-(الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الاتحاد النسائي العام، بلا تاريخ صدور، ص.ص ٦٠/٦١).

١٥-(د. موزة غباش، "أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الإمارات العربية المتحدة"، مجلة شئون اجتماعية، العدد ١٨، ١٩٨٨، ص١٣٧-١٣٨).

الفضائيات وأثرها
على الأسرة العربية وثقافتها

سلبياتها أكثر من إيجابياتها

يقول جان جاك روسو " ليس شيء أبعث للزراية من أم تترفع عن إرضاع طفلها، وأب ينأى في تربيته وتعليمه، مع أنه ليس هناك صورة أروع من صورة الأسرة التي يجتمع فيها الشمل ويسود التوافق، فإذا نقص منها عنصر فسدت وأدركها التفكك ولحقها الانحلال" (كتابه: أبناؤنا وبناتنا).

ويرى بعض علماء التربية وعلم النفس أن تأثير الأسرة على تربية الفرد تفوق في آثارها كل مؤسسات المجتمع الأخرى، بل إن نجاح المؤسسات الأخرى يتوقف على البيت، فبعلاجه وجهوده الرشيدة تصلح آثارها، وبفساده وانحراف تربيته تذهب معظم مجهوداتها أدراج الرياح. فالبيت هو المربي الأول. حيث تعمل الأسرة على إعداد أبنائها لدمجهم في المجتمع الذي يتعايشون فيه عن طريق التفاعل الاجتماعي والعمل على تنمية العواطف الاجتماعية، مع تنمية روح الانتماء ومحبة الوطن والاستعداد للتضحية من أجله، والاعتزاز بأمته وثقافتها وتقاليدها.

من جهة أخرى يرى علماء الاجتماع المهتمون بتأثير وسائل الإعلام على الجمهور أن دورة الإعلام تنمط الأفكار والآراء وتنتج رأيا منسجما ومتجانسا مع هذه الدورة، ومن يحيد عن هذا النمط يجري عزله، ولكي لا يعزل عليه أن يتبنى الآراء السائدة.

وقد قامت نظريات تأثير أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيري ونفوذها على النظريات والمسلمات المبكرة التي استمدت من العلوم الاجتماعية كنظرية المجتمع الجماهيري التي افترضت أن ذوبان الأشكال التقليدية للعلاقات الاجتماعية تحت وطأة عمليتي التصنيع والتحضر تمخض عنها نوع جديد من المجتمع شعر فيه الأفراد أنهم ذرات اجتماعية لا يرتبط بعضهم بالبعض الآخر، وأنهم مصابون بظاهرة الاغتراب الاجتماعي في جماعاتهم التقليدية، ويفتقرون إلى حاسة الانتماء والدعم الاجتماعي. ولهذا يجري النظر إلى أجهزة الإعلام، وعلى رأسها الفضائيات، على أنها أدوات للتلاعب بالمجتمع وأفراده.

لكن أصحاب القانون المسمى بـ"قانون كلابر للنتائج الضعيفة" يرون أن "الاتصال الجماهيري عادة ليس هو السبب الضروري والكافي للتأثير في الجماهير، بل إنه يؤدي دوره من خلال مجموعة من العوامل الوسيطة التي تجعل أجهزة الإعلام الجماهيري عاملا مساهما، وليست العامل الوحيد في عملية تعزيز الظروف القائمة". في حين يرى آخرون أن هناك نمطا تطوريا يتضمن تتابعا كاملا يربط بعلاقة سببية بين عملية التحضر والتعليم وتأثير أجهزة الإعلام وعملية التنمية السياسية والاقتصادية. كما أن ثمة من يعزو لأجهزة الإعلام دورا وتأثيرا كبيرين في عملية التحديث. ويرى فراي أنه "إذا كان التعرض لأجهزة الإعلام يعني التعرض للتغير بالنسبة إلى الشخص، فإن تأثير أجهزة الإعلام في المجتمعات سيكون تأثيرا تحديثيا، حتى ولو كان مضمون الاتصال ذاته مضمونا تقليديا إلى حد كبير".

وبالنسبة لوضع الإعلام العربي في الوقت الحاضر، فهو يختلف اختلافا جذريا عما كان عليه قبل بضع سنوات، بعد أن أحدثت الفضائيات - بصورة خاصة - ما يشبه الثورة في مياه آسنة راكدة.

وفي إطار الحديث عن العلاقة بين ثقافة الأسرة والفضائيات، وتأثير هذه الفضائيات في تلك الثقافة، ينبغي التوقف عند أنماط الفضائيات ومفهوم الثقافة. فالثقافة يمكن ان ترتبط بقناة فضائية تعطي الأولوية للبرامج الثقافية كما هو الحال بالنسبة «لفضائية الشارقة» و«النيل الثقافية». لكن الثقافة، في المقابل، يمكن ان تفهم على انها مجمل نمط الحياة، في بلد ما (عربي، إسلامي، أو غير عربي) كما تنقلها الشاشة. كما ان الثقافة، يمكن ان تفهم، على انها مجمل الأفكار، والصور، والمعلومات التي تقدمها فضائيات محددة، سواء كانت تتناول البلد الذي تبث إرسالها منه، أو تتناول برامج تتحدث عن شعوب وملل أخرى. والثقافة هنا، مفهوم شامل تحمل صفة الهوية في الحالة الأولى، وتثقيف المشاهد في الحالة الثانية. والبرامج التي تنتمي الى الفئة الثانية متوافرة على بعض القنوات الفضائية والأرضية العربية. وهي في الغالب من إنتاج مؤسسات غير عربية، مثل حلقات التعريف بعالم الحيوان، أو برامج اكتشاف المناطق البعيدة والغريبة.

ويرى بعض المختصين بالشأن الإعلامي أن صفة الثقافة يمكن أن تنسب ايضاً الى الفضائيات التي تقدم المعلومات العلمية العميقة، التي تتفوق على ما يقدم في الصحافة المكتوبة. وذلك عبر البرامج العلمية والجغرافية والطبية والسياحية والتاريخية المترجمة، والتي أعدتها شركات إنتاج غربية،

بشكل وازنت خلاله بين المعلومة العلمية الدقيقة، أو الوثيقة التاريخية المؤكدة.

بناء على هذا الأساس يمكن اعتبار الأدوار التالية وظائف ثقافية لأجهزة الإعلام، ومنها الفضائيات:

- التثقيف والتربية، وتتعلق هذه الوظيفة بنشر المعرفة على أساس تفتيح الأذهان وبناء الشخصية وشحذ الكفاءات وتنمية الذوق وتهذيبه، وتمكين الإنسان على مدى العمر من المحافظة على مقدرة استيعاب كل ما ينمي طاقاته ويوسع آفاقه و يشبع تطلعه إلى الخير والجمال.

- النهوض بالإنتاج الفكري، وتعني هذه الوظيفة نشر الإنتاج في مجال الأدب والفن والابتكار الفكري واليدوي بصورة عامة.

- استحثاث الإنتاج بكل أوجهه الفكرية والفنية والمادية ونشره وتوزيعه على أوسع نطاق.

- تفجير الطاقات الكامنة في الأشخاص والمجموعات وتمكينها من الإسهام في إعداد الرسالة الثقافية وإبلاغها.

- تهذيب الذوق العام ودفع الجماهير إلى التفاعل مع الإنتاج الفكري والإبداع الفني.

- التفاعل مع المحيط الاجتماعي والسعي إلى الارتقاء به إلى مترلة أسمى.

- تناقل التراث بين الأجيال وإثرائه وجعله السراج الذي ينير الحاضر ويربط بين الماضي والمستقبل.

- ضمان الأمن الثقافي للمجتمع حتى لا يكون الإنسان ضحية الاكتساح الذي يرفض الحوار والتلاقح.

ومن الوظائف الإعلامية والاجتماعية والتنموية- الثقافية لوسائل الإعلام والفضائيات نذكر:

- **الترفيه:** تتمثل هذه الوظيفة في تقديم وعرض التمثيليات الروائية والمسرحيات والأفلام وفرق الموسيقى والرقص والرياضة والألعاب ... إلخ، بالاعتماد على الكتابة والصور والأصوات والرموز بهدف التسلية والترفيه. والمفروض أن ترمي هذه البرامج إلى هدفين اثنين يتعلق الأول بشد وإغراء السامع والمشاهد والقارئ، وجلب اهتمامه إلى برامج إعلامية وإنمائية ذات فائدة أكبر تسبق أو تتخلل أو تتبع هذه التظاهرات الترفيهية. أما الهدف الثاني فهو العبرة التي يمكن استنتاجها من هذه البرامج وأثرها الفعال الذي يبقى

راسخا في الذهن ويساعد على تطور الإنسان واستكمال مقومات شخصيته.

- **نشر الديمقراطية والتعددية الثقافية:** أن الحق في الثقافة معترف به ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن التعبير الذي يدفعه الخلق لا يكون له قوام بدون عدالة لذلك فإنه من الوظائف الأساسية لأجهزة الثقافة العمل على ألا تمتاز الطبقات الراقية والأقليات المحظوظة بكل إنتاج ثقافي مفيد وجذاب على حساب الأصناف الشعبية الأخرى، كما يتعين على هذه الأجهزة توفير مناخ ديمقراطي في الميدان الثقافي وإفساح المجال أمام كل من يأنس في نفسه مقدرة على الإنتاج والنشر.

- **دعم اللامركزية والمشاركة الجماعية:** إن المشاركة الجماعية تتمثل في إسهام الإنسان في كل مراحل العمل الثقافي ودعم اللامركزية في هذا المجال، على أن هذا المسعى لا ينبغي أن يؤدي إلى الحزازات القبلية أو العرقية بل إن الهدف الأساسي المقصود هو الإثراء الثقافي الوطني وتمكين كل الفئات والأقليات من حقها في الأخذ بنصيبها منه. والحوار الحقيقي يقتضي إشراك كافة أصناف المجتمع من شباب وكهول وشيوخ ذكورا وإناثا.

- **الإسهام في التنمية:** إن البعد الثقافي للتنمية لم يعد في حاجة إلى تأكيد كما أن إسهام الثقافة في التنمية أصبح أمرا لا جدال فيه. فالإنتاج الثقافي هو غاية ووسيلة. ومن أنبل الوسائل أن تساهم أجهزة الثقافة في الرفع من المستوى الفكري، وبالتالي المادي، للإنسان وتنمي طاقته ليصبح قادرا على استيعاب مقومات التطور والنهضة.

- **الحفاظ على اللغة وتطويرها:** إن أجهزة الثقافة هي المؤمنة على مصير اللغة الوطنية والمحافظة عليها من الاندثار تحت تأثير اللغات الدخيلة والمصطلحات الأجنبية. وهي مطالبة في الوقت نفسه بإثرائها حتى تكون أفضل أداة وصل بين ماضينا ومستقبلنا وتبقى قادرة على تمكين الشبان من استيعاب العلوم الحديثة على غرار نظرائهم من الدراسيين باللغات الغربية الكبرى.

- **حماية الخصوصيات الثقافية:** تهدف هذه الوظيفة إلى تمكين الثقافات الوطنية من التكامل ومن الإثراء بالاحتكاك بغيرها وتمكين الأمة من تعريف الرأي العام العالمي بقيمها الثقافية والاجتماعية وجلب الاحترام والتقدير لها. كما أنه على أجهزة الثقافة إحياء الخصوصيات الثقافية وحمايتها من الاحتواء الخارجي وإبراز مقومات أصالتها. فالذود عن تلك الخصوصيات هي أداة الوصل بين الأجيال المتعاقبة.

- **التأثير في السلوك الاجتماعي:** إن الوسائل الثقافية هي أدوات تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها، وعلى تهذيب مناهج السلوك وتحقيق التكامل الاجتماعي. كما ان هذه الوسائل تلعب دورا رئيسيا في تنظيم الذاكرة الجماعية للمجتمع، بجمع المعلومات ومعالجتها واستخدامها.

ويمكن القول إن الإعلام هو المحرك للنشاط الاجتماعي، وهو المنبع المشترك الذي ينهل منه الإنسان الآراء والأفكار، وهو الرابط بين الأفراد والموحي إليهم بشعور الانتساب إلى مجتمع واحد، وهو الوسيلة لتحويل الأفكار إلى أعمال والأداة التي تعكس الأحاسيس والحاجيات من أبسطها إلى أعلى آيات الكمال. فهو الذي يعلو بالإنسان عن غريزته إلى المطامح الحضارية. تلك هي التصورات التي يسوقها المنظرون عند طرق موضوع العلاقة بين الثقافة والإعلام، وكلاهما يهدف إلى الإشعاع ويسعى إلى إرضاء طموح الإنسان، ويتخذ كل منهما الاتصال والتخاطب طريقة أساسية لبلوغ هذه لأهداف.

ويتبين مما سبق انه لا مجال لأية ثقافة من الانتشار إذا لم تؤازرها أجهزة الإعلام و لم تعرف بمختلف مظاهر الخلق والإبداع. كما انه لا سبيل أمام أجهزة الإعلام والصحافة للازدهار بدون زاد ثقافي يشد اهتمام الجمهور ويسمح لها بإبلاغ رسالتها على أوسع نطاق ممكن.

إن وجود عدد كبير من الفضائيات يتيح مجالا أوسع للاختيار أمام المشاهد العربي بفضل هذه القنوات، كما أن إنشاء شبكات الاتصال الحديثة من شأنه تكثيف العلاقات التفاعلية بين السكان وتوسيع الإدارة البلدية، وحل الإشكالية الظرفية أو حتى الراسخة. ذلك أن ممارسي النشاط السياسي سيجدون في وسائل الاتصال الإلكترونية طرقا جديدة للتعرف على هموم المجتمع بالتحاور مع الجماهير والاقتراب منها أكثر فأكثر والاستجابة لمطامحها المشروعة، وبذلك يكتسب الرأي العام مزيدا من الوعي في التعرف على الشؤون العامة ويسهم بالفعل في اتخاذ القرار على المستويين المركزي والمحلي.

إننا، نحن العرب، نعيش منعطفا تاريخيا خطيرا ونقف أفرادا وجماعات وأقطارا وأمة في مواجهة تحديات مصيرية بكل معني الكلمة. ولعل أول شروط لمجابهة التحديات أن نعمل معا، متكافلين ومتعاضدين لمواجهتها. فلا بد من التنسيق بين الدول العربية في صياغة السياسات الثقافية في كل مجال يتعلق بالتنمية البشرية والتنمية الشاملة. ولا بد أن يتجه خطابنا الإعلامي الثقافي إلى معالجة هذه القضايا الشائكة التي نعاني منها أو هي في الانتظار.

وفي ما يخص الثقافة السياسية التي تشيعها الفضائيات العربية، تتخذ رؤى المثقفين العرب هنا شكل تقسيمات حاسمة كإقرار البعض بأن "الفضائيات العربية وسعت حيز الحوار في الحياة العامة على مستوى الوطن العربي"، وتشكيك البعض الآخر بجدوى حرية التعبير التي تشاهد على

الفضائيات العربية، وهو الأمر الذي دعا هذا البعض الى وصف ما تقدمه منابر الفضائيات العربية بـ «وهم الديمقراطية الفضائية".

ومع هذا الانتشار للفضائيات أصبح الامر في غاية الخطورة لما اتسمت به هذه الثورة الإعلامية من احتكار وتفوق لجهة عن جهة أخرى هدفها السيطرة على العالم إعلامياً في جميع المجالات المعروفة بما فيها الجانب الذي يخص البث التلفزيوني والإذاعي عبر أقمار صناعية أعدت خصيصاً لهذه الحرب القذرة التي لحد الآن لم نستعد لها نحن كأمة عربية واسلامية المغلوبة على أمرها وهي المستهدفة بالدرجة الأولى عن باقي الأمم لأننا اكتفينا بالاستهلاك رافعين الراية البيضاء أمام هذا التطور الذي انبهرنا به. إن وجودنا على خريطة هذا الكون يفرض علينا ان نكون جزءا مهما في هذه المعادلة المعقدة التي لن نستطيع فرضها إلا اذا كنا مع من اعدها ووضع لها أسسها. وفي واقع الأمر ان ما تشهده الساحة الإعلامية عالمياً هو تحد صارخ لكل أنواع القيم والأخلاق التي أصبحت حطاما.

ولعل من أبرز سمات الإعلام الفضائي العربي إذا ما قيست بمعايير الأنتروبولوجيا هي أن ظاهرة انتشاره على هذا النحو لا تعكس تطور المجتمعات العربية وليست وليدة نضوج جماعي في مضمار الإعلام. بل إن الظاهرة تأتي مصطنعة متعالية تفرض قوانينها وتجبر المشاهد على استهلاك المادة الإعلامية من دون هامش خيار مقبول. وتعالي الإعلام ليس مرادفاً لرقيه بل مرآة لبعده عن واقع الناس الحقيقي وزعمه التكلم باسم واقع مفترض. على أن في ذلك خيراً لذائقة الناس في شأن لم يتعودوا أن

يستشاروا بصدده على منوال شؤون أخرى تقررها سلطة المال والسياسة. وفي ذلك دفع للتأثير في مستوى الطلب الجماعي في اتجاه النوع، والنفور من منتجات لا تراعي إلا قانون الكم.

إن فوضى الإعلام العربي الفضائي وحركته العشوائية عائدة إلى عدم استناده الى قواعد السوق وتقاطع العرض والطلب، فنجاح المنتوج التلفزيوني أو فشله لا يخضع لاعتبارات "البيع" الجماهيري، كما أن تقنيات قياس الاستماع والمشاهدة غائبة كقاعدة بيانات مرجعية، في مقابل الاكتفاء بآراء استنسابية تقريبية تترك لحركة الإنتاج تنامياً عشوائياً لا يؤثر في جودة المنتوج وخصاله السوقية. هذه السمة ماثلة في تعاطي القنوات الإخبارية مع مشاهديها المفترضين، حيث يتوجه البرنامج التلفزيوني بمواضيع هدفها مناقشة قضايا كثيراً ما تكون بعيدة من همّ المستهلك اليومي، أو مصطنعة تحاكي النخب وتترك لبقية قطاعات المشاهدين التروع نحو التلقي السلبي وهو امر لاحظه عالم الاجتماع الفرتسي "بيار بورديو" في مؤلفه "عن التلفاز".

يقسم البعض الفضائيات إلى ثلاثة أصناف: سياسي موجه تغلب عليه الإثارة والغوغاء، أو ديني عقائدي جامد ومنفر، أو ترفيهي مبتذل يخاطب الغرائز ويستغل معاناة المشاهدين. وجميع هذه الأصناف من المحطات الفضائية تلعب دوراً مدمراً في تشويه وعي المشاهدين العرب. لكن الخطر الأعظم الناجم عنها يتجلى في الإسهام بانحدار الثقافة الواسع وتهشيم بنية المجتمع العربي الثقافية. والمخاطر على الثقافة تتمثل في إلهاء المشاهدين

«بالتافه» والمبتذل من البرامج التي تستصغر عقول المشاهدين وتحط من الذوق العام، وفي انسياق الناس وراء التهريج بعيداً عن العمل الفني الجاد الذي يعالج الواقع ويرتقي بالذوق الفني والحس الجمالي، سواء من خلال النصوص أو التعبير أو الإخراج. وعندما يغيب الإبداع والفن من أعمال تلفزيونات الفضائيات فهي تكون قد تحولت من أداة نهضة ثقافية إلى معول هدم، ومن تسخير التقنية لخدمة الثقافة ورقيها إلى تجييرها لمسخ ثقافة الأمة. خصوصا أن تلفزيونات الفضائيات تسيطر على أوقات المشاهدين الذين لم يعد يشغلهم كتاب مفيد أو يتوق لهم مسرح جاد أو زيارة متحف راق أو تأسرهم محاضرة جادة.

السياسات الإعلامية لدول الخليج

يلخص الباحث د. فياض قازان السياسات الإعلامية الخليجية في نقاط أبرزها:

١- ترويج وتعميق فكرة إطاعة الله ورسوله والوالدين وأولي الأمر.

٢- تجنب انتقاد الحاكم وحث الشعب على احترام النظام القائم والمحافظة عليه.

٣- احترام القيم الإسلامية السامية وتعزيز التقاليد العربية والمحافظة على الموروث وعدم السماح بالمس به.. والدعوة لتطويره.

٤- الالتزام بطبيعة امرأة وطبيعة دورها في المجتمع حسب ما تحدده النخب الحاكمة.

٥- الاهتمام بالشباب بطريقة تمنع انحرافهم عن الطريق المستقيم.

٦- حظر تشويه سمعة أي حاكم عربي أو مسلم أو رئيس دولة صديقة.

وبناء على دراسة ميدانية، يستنتج قازان أن سيطرة الحكومات الخليجية على المؤسسات الإعلامية وعلى المضمون الإعلامي تنزع بوسائلها نحو غرس تأثير يتلاءم مع السياسات الإعلامية لهذه الحكومات. ما يعيق خطط التنمية والتحديث في هذه الدول.

ويبين قازان أن نوعية أجهزة الإعلام (أي رسالتها) لا الكمية (أي الوسيلة) هي العامل الحاسم في تأثير هذه الأجهزة على التطور والتحديث. كما يرى أن نوعية التعرض لهذه الأجهزة، وليس مدى التعرض، هي التي تؤدي إلى فروق جوهرية بين الأفراد على مستوى النظر إلى الحداثة. كما أن فروق التعرض لأجهزة محلية أو إقليمية أو أجنبية لم يترجم إلى فروق مهمة في نظر المجموعة التي يدرسها إلى الحداثة.

كما أظهرت دراسة قازان أن الأسرة والجماعة الأولية والمؤسسة الدينية والحكومة وأجهزة الإعلام المحلية والعربية والإقليمية والأجنبية تلعب أدوارا مختلفة بالنسبة إلى غرس قيم الحداثة. وأن من الممكن توظيف

المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية مع الموارد التي تحتاجهـــا مباشـــرة لتحقيق المجتمع المتقدم والحديث.

الاضطراب الاجتماعي وتفكك الأسرة:

ومن جهة أخرى، فقد أظهرت دراسة أعدها الدكتور ياس خضير البياتي، من كلية المعلومات والإعلام والعلاقات العامة في جامعة عجمان أن وسائل الإعلام العربية "شاركت بدور أساسي في تعميق الغزو الإعلامـــي الأجنبي، من خلال مدة ساعات البث المخصصة للمواد الأجنبية، وبـــروز ظاهرة البرامج الواقعية، أو ما يسمى (تلفزيون الواقع)، دون أن تأخذ بنظر الاعتبار قيم المجتمع العربي وتقاليده وأنماطه الاجتماعية".

كما لاحظت دراسة الدكتور ياس البياتي التي حملت اسم "الغـــزو الإعلامي والانحراف الاجتماعي: دراسة تحليلية لبرامج الفضائيات العربيـــة" أن القاسم المشترك لبرامج القنوات الفضائية العربية هو المـــادة الترفيهيـــة، وأفلام الجريمة والعنف والرعب والجنس، "أي أن ثقافة الصورة تطغى عليها أكثر"، مسببة "ظاهرة سلبية تتمثل بالاغتراب، والقلق، وإثـــارة الغريـــزة، والفردية، والعدوانية، ودافعية الانحراف، وسلطة المال والنـــساء، وحـــب الاستهلاك، والأنانية، والتمرد".

وأشار مُعدّ الدراسة إلى أن هذه المفردات تؤثر على "إدراك الشباب وسلوكهم ومعارفهم، بحيث تتحول من صورة ذهنية إلى نشاط عملي، عن طريق المحاكاة والتقليد وعمليات التطويع الاجتماعي".

وحول المشكلات الاجتماعية المتوقع أن تنشأ بسبب تلك البرامج حذرت الدراسة من أنه "من المحتمل أن تخلق برامج الفضائيات العربية الاضطراب الاجتماعي، وعدم الاستقرار في العلاقات العامة الاجتماعية، وتنمية الفردية والروح الاستهلاكية، والهروب من التصدي لواقع الحياة، والاستسلام له، وتوطين العجز في النفوس، وإضعاف الروابط الأسرية وقيمها، وتعميق المشاعر الذاتية أكثر من الالتزام الجماعي، والانبهار بالموديل الأجنبي، على حساب الهوية الثقافية، وكذلك تراجع الانتماء، وازدياد اليأس والإحباط".

كما أشارت الدراسة "إلى ضرورة الانتباه إلى هذه الظاهرة، على أنها قد تحمل توجهات سياسية وفكرية ملغومة، تريد تدمير الواقع العربي، وثقافة المجتمع وقيمه". وأثارت تساؤلات حول شيوع هذه الظاهرة الإعلامية في الحياة العربية وتوقيتها، ووجدت أن العامل الأساسي "هو التسابق غير المشروع، على جذب الشباب، لأسباب تجارية مادية، ودخول المال العربي، بشكل سلبي، إلى الإنتاج الإعلامي والفني، دون اعتبارات للواقع الاجتماعي"، مشيرة إلى أن الاستثمار في هذا المجال أصبح يأخذ مداه السلبي في تعميق ثقافة الإثارة.

واقترحت الدراسة وضع خطة إعلامية عربية لمواجهة هذه الظاهرة، موضحة أن المواجهة لا بد أن تستند على "خطة تتعلق بالطرق والوسائل الكفيلة للتقليل من طوفان المادة الإعلامية الأجنبية، في التلفزيون العربي، ومحاولة منع ظاهرة البرامج الواقعية التي لا ترتبط بقيم المجتمع وثقافته، مع أهمية تحصين الشباب سياسيا واجتماعيا وثقافيا وتربويا، وتعميق وعيه بمضامين الغزو وسلبياته، وتطوير وسائل إعلامه الوطنية ومضامينه، وإعطاء الشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وتطلعاتهم، في وسائل الإعلام، وإشراكهم في صنع القرار الإعلامي، ومشاركتهم في إنتاج برامجهم صناعة وكتابة وتنفيذا". كما أكدت على ضرورة "اللجوء إلى التراث العربي الإسلامي باعتباره مصدرا ثريا لمواجهة تحديات وإفرازات العولمة، وعاملا مساعدا لتشكيل تجانس ذهني وروحي بين شباب الأمة".

أطفالنا في مهب الفضائيات

لقد أسهمت برامج الأطفال في القنوات الفضائية في إفساد ذوقهم العام من خلال ما تقدمه من إعلانات غير ملائمة وأفلام كارتون تحضّ على الجريمة كالسرقة والكذب والاستهتار بالقيم. هذه هي حقيقة أكدتها دراسة حديثة قام بها خبراء في المجلس العربي للطفولة والتنمية على شريحة من الأطفال في المنطقة نوّهت تلك الدراسة إلى أهمية الدور الذي يلعبه التلفزيون في تثقيف وتوسيع مدارك الطفل من خلال نقل المعارف والخبرات عبر البرامج الهادفة المختلفة، لكن هناك العديد من السلبيات التي تؤثر على

الناحية التربوية للطفل، منها زيادة نوعية البرامج التي تحتوي على مشاهد العنف.

كما أشارت الدراسة إلى أن القنوات الفضائية بسيطرتها وهيمنتها على قطاع كبير من المشاهدين جعلتهم بمرور الوقت أشبه بالأسرى، مما أضعف التواصل والعلاقات الأسرية خاصة بين الأطفال وآبائهم. واعتبرت الدراسة أن التنشئة التلفزيونية أثرت على الأطفال وحوّلتهم من نشطاء مندفعين راغبين في فهم الأشياء والشروع في العمل، إلى أطفال أكثر حذراً وسلبية لا يريدون التقدم واكتشاف ما حولهم. واستشهد الخبراء في بحثهم بالعديد من الدراسات التربوية التي أجريت في العقد الأخير والتي كشفت عن وجود علاقة بين مشاهدة التلفزيون والتحصيل الدراسي، وأنه كلما زادت مشاهدة الأطفال للتلفزيون انخفض تحصيلهم الدراسي. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك دلائل تشير إلى أن مشاهدة التلفزيون لا تؤدي إلى تقليل وقت اللعب عند الأطفال فحسب، بل إنها أثرت في طبيعة لعب الأطفال، خاصة اللعب في المنزل أو المدرسة. وأكدت أنه على الرغم من دور التلفزيون في النمو الاجتماعي والثقافي للطفل فإنه قد يؤدي إلى نتيجة عكسية، ويجعل الطفل شخصية ضعيفة منفصلة عن مجتمعها إذا ما ركّز على عرض قيم وثقافات أخرى، كأفلام الكارتون المدبلجة، تؤثر على ذاتية الطفل الاجتماعية والثقافية.

وأوضحت الدراسة أن القنوات الفضائية أصبحت تشكل مدرسة موازية في نقل المعارف والعلوم، وأن عامل التكرار في ما تقدمه من برامج

ليست هادفة تؤدي إلى تهميش ثقافة الطفل. وأوصت الدراسة بأهمية بحث القائمين على الإعلام العربي خاصة قنوات التلفزيون سواء الأرضية أم الفضائية عن برامج جذابة ومشوقة وهادفة قادرة على تحفيز الأطفال على المشاركة في أنشطة المجتمع وإتاحة الحرية لهم للتعبير عن أفكارهم وتنمية قدراتهم على النقد وتشجيعهم على المناقشة والتواصل مع آبائهم.

وهم الديمقراطية والحرية

إذا صحّ أنّ الفضائيات العربية - أو بعضها - لعبت دورا رئيسيا في تعبئة الرأي العام في المنطقة العربية بعد أن أشعل شهداء الأقصى - لا سيما الشهيد محمد الدرة - شرارة الغضب الأولى، على سبيل المثال، فإن المتابعة الدقيقة للفضائيات بعد الهجمة الشارونية الأخيرة على أهل فلسطين تظهر أن الملاحَظ أن "الغضبة الشعبية" هي التي تجرّ الفضائيات وليس العكس.

وبخصوص شعار "الرأي والرأي الآخر" الذي تبشه بعض الفضائيات، فقد كان في البداية هادفا إلى تعزيز الحوار بين التيارات المختلفة داخل الساحة العربية.. لكنه تحوّل تدريجيا عند بعض الفضائيات إلى "الرأي العربي" و"الرأي الإسرائيلي" بصورة استدعت احتجاجات متوالية على هذا الأسلوب الأقرب إلى "التطبيع الإعلامي" وليس إلى معرفة ما يقول به "العدوّ" كما كان تبرير ذلك في البداية.

ويعتبر البعض أن "الثورة الإعلامية" التي بدأت تشتعل في البلدان العربية تستمد جذوتها من صحوة شعبية واسعة النطاق، باتت قادرة على التمييز أكثر من أي وقت مضى بين ما يمكن قبوله وما يجب رفضه من الإعلام، في الجانب السياسي على وجه التخصيص، وفي القضايا الكبرى كقضية فلسطين على وجه أخصّ، ولكنها ما تزال تواجه محاولات يمكن وصفها باليائسة - أو قد تصل إلى هذا المستوى قريبا - من جانب الحكومات القائمة. وهذا بالذات ما ضاعفت الانتفاضة وأحداثها المتوالية من طرحه بصورة تزداد معالمها وضوحا يوما بعد يوم.

وفيما يتوقع البعض من الفضائيات أن تلغي حواجز الرقابة وعرقلة وصول الكتاب أو المجلة إلى الأطراف الأخرى في العالم العربي، وتستطيع وبسهولة بناء ثقافة جيدة لدى المشاهد العربي وتعويضه عن فقدانه عادة القراءة، وشيوع الأمية الثقافية بين الجماهير العربية التي بهرها الإعلام الغربي والأغنية الراقصة ومباريات كرة القدم، ومما يسهل عملية البناء هذه من قبل الفضائيات وجود القواسم الثقافية المشتركة في الدول العربية. ولعل أهمها الجذور الموحدة للثقافة العربية، ووحدة اللغة بين الشعوب العربية، والمصادر المشتركة للحركة الثقافية. ولكن كثيراً من هذه الفضائيات فهمت هذا البناء في أضيق صورة واقتصرت في دورها هذا على مقابلات الفنانين والمطربين العرب دون غيرهم. وعلى مسابقات ثقافية ضحلة ساذجة ومكررة.

كما يمكن للفضائيات أن تلعب الآن دوراً هامًّا في تنوير الرأي العام خصوصاً في المنطقة العربية التي تحتاج إلى وسائل تقريبها وتوحيدها، وبث المعرفة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأدبية عن الجمهور العربي، ولكن يقف حائلاً أمام هذا التقارب روح القطرية الضيقة، والشعور بالتعالي من قبل مسئولي بعض المحطات العربية، وإضفاء التميز "المزعوم" في إعلام بعض الدول العربية الذي يقطع جسور المحبة العربية بين الشعوب.

وفي الوقت الذي نشهد فيه إقبال الجمهور العربي على المحطات الأجنبية لمحاولة استقاء الخبر اليقين منها، فإن ذلك لم ينتج عن حب لتلك المحطات، بل لأن الإعلام العربي فقد مصداقيته أمام الإنسان العربي، لذا فالإعلام العربي في معركة مع الإعلام الوافد، وما دام الغرب يمتلك أدوات الخبر فهذا يمنحه التفوق، ولكن يزيد في تفوقه جمود التحرير العربي، وقوالب نشرات الأخبار البالية التي سئم منها المشاهد العربي.

فضائيات للثقافة

إن ما يقدم حالياً عبر قنواتنا الإعلامية والفضائية ليس على مستوى الطموح، ولا يعبر عن ثقافتنا ولا يزال حيز البرامج الثقافية ضئيلاً مقارنة بما يقدم من برامج الفن والرياضة والأغاني والمنوعات، فعندما تصور أغنية جديدة (بالفيديو كليب) لمطرب من الدرجة الثالثة تبثها الفضائيات العربية

عشرات المرات يومياً. نحلم أن تتاح مثل هذه الفرصة لكتاب جديد أو لمفكر يتحدث عن إنتاجه عبر الشاشة.

ومن هنا تأتي مطالبة البعض، ومنهم وزراء الثقافة العرب، بإنشاء قناة ثقافية فضائية عربية، والهدف منها نشر الثقافة العربية والتعريف بها، وتعد لها برامج خاصة ونأمل ذلك، وأن يكون بكل فضائية عربية ثقافة مدروسة تلبي حاجات المثقف العربي.. هذا رغم أن انتشار الأقنية الفضائية والإنترنت أدى لعزوف عدد كبير من الناس عن القراءة، وقد ثبت أن ما يتأتى من الكتاب لا يتأتى من غيره من المعارف، ولا يزال وضع الكتاب في الغرب في ازدهار رغم كل ما لديهم من تقنيات بينما هو في تراجع مستمر لدينا. إن ثقافتنا تحارب اليوم بسيل وافد من التدفق الإعلامي والمعلوماتي والثقافي الأجنبي من مواد كلها جنس وعنف وفساد وكذب وتضليل ومحو للهوية الثقافية العربية، كل هذا يحتاج لانطلاقة واعية عن فهم متعمق لروح ما لدينا ولروح العصر.. وإذا كانت المصادر الأساسية لثقافة الأمة، وهي القرآن الكريم والسنة الشريفة، قد قامت بدور مهم في إثراء الثقافة العالمية فإنها تؤكد اليوم ذاتها في مواجهة التحديات لتكون لنا ثقافة عالمية قوية عصرية لا تنساق وراء التيارات الأخرى مثل العولمة أو القرية الصغيرة. وبناء على هذه المعطيات لا بد من الاستفادة من تقنيات العصر لمواجهة عصر المعلوماتية وتقنية السوبر كمبيوتر للحفاظ على ثقافتنا ذات الكم الهائل من المعلومات والمعارف.

تلعب الكثير من الفضائيات دورا سلبيا تجاه اللغة العربيـــة، عـــبر استخدام مذيعيها ومذيعاتها لهجات بلدانهم بديلا للغة الفصيحة، وإذا مـــا استخدموا اللغة الفصيحة فكثيرا ما تتعرض للتكسير والتهـــشيم في النحـــو والصرف. ومن المخاطر على اللغة العربية بث كميات هائلة من الـــبرامج والمسلسلات الأجنبية بلغتها الأصلية أو مدبلجة بلغة ركيكة.

مخاطر الفيديو كليب

لقد أصبحت صورة المرأة "الأنثى" في الفيديو كليب أكثر مهانـــة لها، فهي تستخدم – وللأسف - كطعم لجذب الانتباه للأغنيـــة. ولقـــد أفسدت هذه "الأغاني" أذواق المشاهدين وبلغ بها الاســـتخفاف بالمـــشاهد لدرجة أنك ترى المطرب يغني عن الحرمان واليأس والضياع، وتشاهد معه وجه امرأة بكل ما فيه من أنوثة ومكياج صارخ وابتسامة مغرية .

لقد صار المهم بالنسبة لمتعهدي هذه الأغاني فقط هو أكبر كم من الإنتاج، ومرتكزها الوحيد هو إظهار الأنثى في صورة مغرية وبغض النظـــر عن الكلمات والمعاني والصوت واللحن، وكل ذلك من أجل جذب أكـــبر كم من الجماهير فأصبحت الغاية عندهم تبرر الوسيلة.

وفي ثقافة اليوم تقوم الفضائيات باختزال حلم اجيال مـــن البـــشر بالتقدم والحرية والرقي الى التروات البشرية البدائية من اجل جني الاربـــاح المادية من وراء ذلك. و"لابهار المشاهدين" يحتاج الامر الى جسد شبه عـــار

يحتل الشاشة بحركات إغراء. إنها نفس الجارية التي تمايلت يوما في قصر احد السلاطين، حين كان بإمكانه امتلاكها مباشرة وبلا تظاهر بأنها حرة. إن من يرقص على الشاشات في أيامنا هن نساء وفتيات فعلن هذا -على الأغلب- بإرادتهن. فهن "تماشين" مع معايير العصر سعيا خلف الربح. فالرقص كجارية للسلطان لا يختلف في جوهره عن الرقص كجارية للنظام. إنه جزء من نظام رأسمالي يلزم بخلق حالة من الاغتراب بين العامل على سبيل المثال والمنتوج، كونها أداة بيد القوة، وحيث تختزل الأحلام الفردية إلى جزء من نظام عالمي مظلم اخذ بالهيمنة.

يقول الباحث والمفكر عبد الوهاب المسيري إن "الفيديو كليب" لا يقدم مجرد أنثى تغني وترقص وتتعرى وتتلوى، بل إنه يعبر عن رؤية كاملة للحياة، نقطة انطلاقها هو الفرد الذي يبحث عن متعته مهما كان الثمن.. والمتعة في حالة الفيديو كليب متعة أساسا جنسية، ولذا فهي متعة بسيطة أحادية تستبعد عالم الموسيقى والطرب وجمال الطبيعة وكل العلاقات الإنسانية الأخرى.. والفيديو كليب بتركيزه على هذا الجانب وحده يسهم في تصعيد السعار الجنسي (في مجتمع فيه أزمة زواج) ولكن من المعروف أن تصعيد السعار الجنسي مرتبط تماما بتصعيد الشهوات الاستهلاكية، وهذا ما أدركته تماما صناعة الإعلانات التليفزيونية، فمعظم الإعلانات تلجأ إلى الجنس لبيع السلع، فالسعار الجنسي يفصل الفرد عن مجتمعه وأسرته، وعن أي منظومة قيمية اجتماعية، فيحاول تحقيق ذاته من خلال منظومة المتعة

الفردية والمنفعة الشخصية، والتي تترجم نفسها عادة إلى استهلاك السلع والمزيد من السلع .

ويضيف المسيري "إن الفيديو كليب يختزل الأنثى (والإنسان ككل) إلى بعد واحد هو جسده، فيصبح الجسد هو المصدر الوحيد لهويته، وهي هوية ذات بعد واحد لا أبعاد لها ولا تنوع فيها (ومن هنا التكرار المميت في الفيديو كليب).. ومن هنا يمكننا أن نضعه في سياق أوسع، وهو سياق العولمة، فجوهر العولمة هو عملية تنميط العالم بحيث يصبح العالم بأسره وحدات متشابهة، هي في جوهرها وحدات اقتصادية تم ترشيدها، أي إخضاعها لقوانين مادية عامة مثل قوانين العرض والطلب، والإنسان الذي يتحرك في هذه الوحدات هو إنسان اقتصادي جسماني لا يتسم بأي خصوصية، ليس له انتماء واضح، ذاكرته التاريخية قد تم محوها، وإلا لما أمكن فتح الحدود بحيث تتحرك السلع ورأس المال بلا حدود أو سدود أو قيود. فالخصوصيات الثقافية والأخلاقية تعوق مثل هذا الانفتاح العالمي، وفي غياب الانتماء والهوية والمنظومات القيمية والمرجعيات الأخلاقية والدينية تتساوى الأمور، ويصبح من الصعب التمييز بين الجميل والقبيح، وبين الخير والشر، وبين العدل والظلم، وتسود النسبية المطلقة، وأهم تعبير أيديولوجي عن العولمة هو فلسفة ما بعد الحداثة التي يطلق عليها أيضا anti-foundationalism والتي يمكن ترجمتها حرفيا بعبارة "ضد الأساس" والتي يمكن ترجمتها بتصرف "رفض المرجعيات"، مما يعني السقوط في اللاعقلانية الكاملة.

رأسمالية طفيلية

إن القنوات الفضائية التي تذيع الفيديو كليبات تصل إلى منازلنا وأحلامنا، وتعيد صياغة رؤانا وصورتنا للآخرين ولأنفسنا، ودافعها الوحيد هو الربح المادي، وليس الاستنارة أو تعميق إدراك الناس لما حولهم، فهي مشاريع رأسمالية طفيلية تبحث عن الربح الذي أدى إلى التنافس بين المخرجين والمغنين والممولين والذي لم تكن نتيجته الارتقاء بالمستوى الفني والجمالي، وإنما المزيد من الإسفاف والاغتراب والعري الذي سيتزايد حتما مع الأيام.

ومن مخاطر الفضائيات أن المشاهدين الذين غمرتهم ببرامجها وأخبارها قد أضاعوا كل دليل، واختلطت لديهم الأشياء، اختلط الواقعي بالافتراضي، وامتزجت الحقيقة بالخطأ، وطحنت وسائل الاتصال القيم كلها.

وأخيرا فقد رصد الباحثون أهم المشاكل التي سببتها وسائل الإعلام وفوضى الفضائيات للمجتمع في ما يأتي:

١- رفض مناقشة سياسية البرامج سواء على الشاشة أو بشكل جماهيري.

٢- استخدام التقنية الرقمية والأقمار الصناعية لعولمة سطوة وسائل الإعلام.

٣- تزايد وانتشار الفساد في صفوف وسائل الإعلام مع تراكم السلطة الاقتصادية والشخصية المؤسسية بدون أي محاسبة من الجمهور.

٤- إنفاق أموال ضخمة على أفلام وبرامج عنيفة تهدف أساسًا لتكريس الهيمنة الأمريكية والأوروبية من خلال ما يُسمى الثقافة الشعبية، بدلا من إنفاق هذه الأموال على الصحة والتعليم ونزع السموم أو حفظ السلام وحل المنازعات.

٥- رفض مناقشة وسائل إنتاج البرامج وتأثير هذه الوسائل على المتفرج بما في ذلك زيادة العدوانية وتقليل التأمل.

٦- كبت ومنع تطوير وسائل إعلام نقدية وبديلة في المنظمات العاملة في المجالات السمع بصرية.

٧- تزايد الدعاية لقوى السوق العالمية، وكذلك رفض مناقشة أنماط اقتصادية وسياسية واجتماعية أخرى.

٨- رفض مناقشة قضية عدم المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع الحديث.

٩- رفض اتخاذ أي موقف نقدي تجاه الهيمنة المتزايدة للثقافة الهوليودية بما يجعل القنوات والبرامج ناقلات آلية لهذه الثقافة

العنيفة التبسيطية المخلة التي تسود العالم سمعيا وبصريا وتقهر الثقافات المحلية.

١٠- استمرار رفض وسائل الإعلام العالمية مشاركة الجمهـــور في سلطتها أو حتى محاولة تطوير وسيلة محاسبة حقيقية أو علاقة مسؤولة مع المجتمع.

تلك هي المشكلات التي تواجه الوسائل السمعية البصرية وتـــؤثر علينا في كل مكان. هل نستطيع مواجهتها؟ أو بالأحرى: هل نتمكن مـــن رؤيتها بوضوح، وبالتالي إدراكها، ومن ثم التعامل معها؟

تلك هي قضية كل العاملين في هذا المجال.

مراجع البحث:

١- الإعلام والحداثة والتنمية في دول الخليج العربية، د. فياض قازان.

٢- أثر التحديث الغربي في الهوية في مجتمع إسلامي، د. إبراهيم راشد الحوسني، ط١، ٢٠٠١، منشورات دائرة الثقافة والإعلام- الشارقة.

٣- مقدمة في الاتصال الجماهيري، جون ر. بتنر، ط٤، ١٩٨٦، منشورات مركز الكتب الأردني، عمان.

٤- العولمة ومستقبل الإعلام العربي، د. محمد شومان، ط١، مركز الدراسات السودانية- القاهرة، دون تاريخ النشر.

٥- الإعلام: قراءة في الإعلام المعاصر والإعلام الإسلامي، ط١، ١٩٩١، دار بيروت المحروسة للطباعة والنشر- بيروت.

٦- البرامج التلفزيونية والإعلام الثقافي، د. سهير جاد، ط١، ١٩٨٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٧- الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، د. نسيم الخوري، ط١، ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٠)، بيروت.

* دراسة الدكتور ياس البياتي التي حملت اسم "الغزو الإعلامي والانحراف الاجتماعي: دراسة تحليلية لبرامج الفضائيات العربية"، منشورة في الإنترنت.

* عبد الوهاب المسيري، عن مخاطر الفيديو كليب، محاضرة منشورة في الإنترنت.

رواق عوشة بنت حسين الثقافي

دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع

هاتف ٠٠٩٧١٤ ٢٦١١٢٠٠ فاكس: ٠٠٩٧١٤ ٢٦١٦١٢٣ ص.ب:
١١٠٣٢ – دبي – الإمارات العربية المتحدة
موقع انترنيت: www.rewaqousha.com
E-mail: Mouzaghubash @ Yahoo.com

جميع الحقوق محفوظة للرواق

مركز الدراسات المستقبلية

الدكتورة موزة عبيد غانم غباش المهيري

رئيسة رواق عوشة بنت حسين الثقافي

- استاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة الامارات العربية المتحدة منذ ١٩٧٨-٢٠٠٠
- ماجستير علم الاجتماع من جامعة القاهرة بتقدير امتياز حول موضوع (الهجرة الخارجية والتنمية) ، دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ١٩٨٣.
- دكتوراه علم الاجتماع من جامعة القاهرة بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف حول موضوع (الجماعات الطبقية قديما وحديثا لمجتمع الامارات العربية المتحدة) ١٩٨٧.
- حصلت على جائزة سلطان العويس الثقافية / يوليو / ٢٠٠١ لشخصية العام الثقافية.

بعض الدراسات والابحاث والكتب المنشورة :

- دراسات في التراث الشعبي لمجتمع الامارات ، دار القراءة للجميع - دبي ١٩٩٤
- سيسيولوجيا العادات والتقاليد لمرحلة الميلاد لمجتمع الامارات، دار القراءة للجميع - دبي ١٩٩٨
- المخدرات وأثرها على القيم ومعايير السلوك بدولة الامارات، دار القراءة للجميع - دبي ١٩٩٩
- المرأة العاملة والتنمية البدوية الريفية.
- جدوى التراث.
- العادات والتقاليد للميلاد في دولة الامارات.
- تأصيل تراثي لمرجعية حقوق المرأة وواجباتها في مجتمع الامارات.

- Human Development Report : for the United Arab Emirates society 1994 published for United Nations Development Programme 1994.
- Non government organization roster of the United Arab Emirates society. Published for United Nations Development Programme 1994.
- Rural women and agricultural sector in the United Arab Emirates. Published for (Food and Agricultural Organization) FAO 1994.